جامعة قاصدي مرباح ـ ورقلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

شعبة : العلوم السياسية .

تخصص: تنظيمات سياسية وإدارية .

بعنوان

محددات صنع السياسة الخارجية الجزائرية تجاه المغرب العربي (2019/2021)

إعداد الطالبة :

- بروسي حليمة

إشراف الأستاذ :

- عبد الكريم باسماعيل

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
إيدار عائشة	أستاذ محاضر أ	جامعة قاصدي مرباح ورقلة	رئيسا
عبد الكريم باسماعيل	أستاذ محاضر أ	جامعة قاصدي مرباح ورقلة	مشرفا ومقررا
بارة سمير	أستاذ محاضر أ	جامعة قاصدي مرباح ورقلة	مناقشا

الموسم الجامعي : 2022/2021 م

جامعة قاصدي مرباح . ورقلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

شعبة : العلوم السياسية .

تخصص: تنظيمات سياسية وإدارية .

بعنوان

محددات صنع السياسة الخارجية الجزائرية تجاه المغرب العربي (2019/2021)

إعداد الطالبة :

- بروسي حليمة

إشراف الأستاذ :

- عبد الكريم باسماعيل

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
إيدار عائشة	أستاذ محاضر أ	جامعة قاصدي مرباح ورقلة	رئيسا
عبد الكريم باسماعيل	أستاذ محاضر أ	جامعة قاصدي مرباح ورقلة	مشرفا ومقررا

الموسم الجامعي : 2022/2021 م

الشكر والعرفان

الشكر والحمد **لله** قبل كل شيء الذي وفقني في إنجاز هذا العمل المتواضع وسهل لي السبل لإتمامه . أما بعد لا يسعني إلا أن أتوجه بجزيل الشكر والامتنان لأستاذي الفاضل

الدكتور عبد الكريم باسماعيل

الذي تفضل علي بقبوله الإشراف على هذه المذكرة والذي لم يبخل علي لا في معلومات أو توجيهات أو نصائح التي ساهمت وساعدتني في إنهاء المذكرة أدامه الله منارة للعلم يقتدى بها، وكذا أتقدم بخالص الشكر إلى الأساتذة أعضاء اللجنة المناقشة، وأشكر أيضا كل أساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة – ورقلة – ، وكذلك كل من ساعدني من أصدقاء وزملاء وخاصة سلاف زيناي التي لم تبخل علي بالمساعدة طيلة انجازي للمذكرة .

شكرااا لكم

حليمة

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى من لهم الفضل الأول

على تربيتي وتعليمي إلى الوالدين الكريمين

حفظهما الله

إلى إخوتي وأخواتي كل باسمه

إلى صديقتي مروة ودلال

أدامكم وحفظكم الله

بروسي

ملخص الدراسة :

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى المحددات التي تؤثر بسياسة الجزائر الخارجية تجاه دول الجوار بالتحديد دول المغرب العربي ببيان مفهوم السياسة الخارجية وكذا محددات السياسة الخارجية الجزائرية وواقع علاقة الجزائر بدول الجوار في ظل التهديدات الأمنية والإقليمية الجديدة , وقد تم التوصل لمجموعة نتائج فيما يخص الدراسة : أن السياسة الخارجية الجزائرية هي امتداد للسياسة الداخلية التي سطرتها ثورة نوفمبر فهي تعمل على خدمة المصالح العليا للشعب الجزائري , وتتأثر السياسة الخارجية بمتغيرات تفرضها معطيات البيئتين الداخلية والخارجية والتي تتمثل في محددات السياسة الخارجية ومن هذه المتغيرات نجد البعد الأمني الذي يحظى بأهمية كبيرة في السياسة الخارجية الجزائرية على المستوى الدولي . فبارتفاع المخاطر والتهديدات الإرهابية وأيضا الحراك العربي منذ 2011 والتهريب عبر الحدود زاد من الانفلات الأمني بالشريط الحدودي لها, وللتعامل والتكيف مع هذه التحديات انتهجت إستراتيجية متكاملة حيث حاولت خارجيا التركيز على الدبلوماسية والوسائل السلمية لحل وتجاوز الأزمات من أجل تحقيق وحماية أمنها القومي .

الكلمات المفتاحية :السياسة الخارجية الجزائرية , محددات صنع السياسة الخارجية , دول المغرب العربي, التحديات والتهديدات الأمنية والإقليمية , البعد الأمني، البعد السياسي، الحراك العربي 2011.

Abstract:

This study aimed to identify the determinants that affect the Algerian foreign policy towards the countries of the Arab Maghreb by clarifying the concept of foreign policy as well as the determinants of Algerian foreign policy and the reality of Algeria's relationship with neighboring countries in light of the new regional and security challenges and threats . A set of results have been reached regarding the study: The Algerian foreign policy is an extension of the internal policy dictated by the November revolution. It serves the higher interests of the Algerian people. The foreign policy is affected by changes inposed by the data of the internal and external environments ,which are represented in the determinants of foreign policy . Among these variables ,we find the security dimension ,which is of great importance in Algerian foreign policy . At the international level ,the high risks and terrorist threats ,as well as the Arab movement since 2011, cross _ border smuggling and illegal immigration increased the security upheaval in its border strip. To deal and adapt to these challenges , l adopted an integrated strategy where l tried externally to focus on diplomacy and peaceful means to resolve and overcome crises in order to achieve end protect its national security , and this is what was observed in p it met with neighboring countries (Tunisia, Libya ,Morocco, Mauritania).

Key words : Algerian foreign policy , Determinants of foreign policy making , Arab Maghreb countries, Security and regional challenges and threats ,the security dimension, political dimension, Arab movement 2011.

Résumé de l'étude :

Cette étude visait à identifier les déterminants de la politique étrangère de l'Algérie vis-à-vis des Etats voisins, à savoir les Etats du Maghreb, en décrivant le concept de politique étrangère, ainsi que la politique étrangère algérienne et la réalité des relations de l'Algérie avec les États voisins, à la lumière des nouvelles menaces sécuritaires et régionales. Un ensemble de conclusions a été atteint en ce qui concerne l'étude : La politique étrangère de l'Algérie est un prolongement de la politique intérieure de la Révolution de novembre. Elle sert les intérêts suprêmes du peuple algérien. La politique étrangère est influencée par les changements imposés par les environnements internes et externes, qui sont les déterminants de la politique étrangère. L'un de ces changements est la dimension sécuritaire, qui est d'une grande importance dans la politique étrangère algérienne au niveau international. L'augmentation des menaces et des menaces terroristes, ainsi que le mouvement arabe depuis 2011, et la contrebande transfrontalière ont accru la sécurité de la bande frontalière du pays. Pour faire face à ces défis et s'y adapter, une stratégie intégrée a été adoptée. Elle a essayé à l'extérieur de se concentrer sur la diplomatie et les moyens pacifiques de résoudre et de surmonter les crises afin d'atteindre et de protéger sa sécurité nationale.

Mots-clés : Politique étrangère algérienne, déterminants de l'élaboration de la politique étrangère, pays du Maghreb, défis et menaces régionales, dimension sécurité, dimension politique, mouvement arabe 2011.

مقدمة

مقدمة:

في ظل التغيرات الحاصلة في الساحة الدولية أصبح حقل العلاقات الدولية مسرحا لكثير من التفاعلات بين الدول ،وهذه الأخيرة تجسدها الممارسات الدولية من خلال السياسة الخارجية للدول ، والتي تتمثل في العمل الحكومي من أجل تحقيق المصالح الوطنية والقومية للدول مستخدمة في ذلك مجموعة من الأدوات والآليات لصنع ثم تنفيذ هذه السياسة وتجسيد لكيانها خارج الإطار المكاني لهذه الدول.

و تتميز السياسة الخارجية الجزائرية بتقاليد وثوابت ورثتها منذ الحرب التحريرية إلى يومنا هذا جعلتها تلعب دورا هاما خاصة أن صدى الثورة الجزائرية لا يزال له وزنه في المحافل الدولية في ظل طبيعة النظام الدولي القائم في مرحلة ما بعد الاستقلال ،لكن مع التحولات الأخيرة في منطقة الساحل الأفريقي بدأت الدبلوماسية الجزائرية في التحرك من أجل إيجاد حلول للمشكلات التي تواجه دول المنطقة وتهدد أمنها ، فموضوع التهديد الأمني هو قياس لقدرة الدول على تجاوز التحديات التي تعترضها سواء في المجال السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي ، ويفرض كذلك على الدبلوماسية الجزائرية بذل جهود أكبر من اجل تأكيد الحضور الفعال والأداء الدبلوماسي المتميز من أجل تحقيق مكاسب تعكس القدرات التي تمتلكها الجزائر وتخدم مصالحها وقضياها وتأكيد الدور الايجابي لها على الصعيد المغاربي .

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على منطقة المغربي العربي وإبراز أهداف إنشاء هذا الاتحاد.

وتهدف كذلك إلى إبراز العلاقة التي تربط الجزائر بمختلف دول المغرب العربي في ظل التحولات والأحداث الأخيرة.

مبررات اختيار الموضوع:

_ هناك مبررات ذاتية وتتمثل في :

ميل الباحثة للتخصصي الدراسات الأمنية والعلاقات الدولية.

كون حدود الدراسة المكانية حول منطقة أنتمي إليها .

_ أما المبررات الموضوعية هي:

كون الجزائر من بين الدول المحورية في منطقة المغرب العربي والتي لها دورا فاعلا بها.

دراسات سابقة :

لفهم جميع جوانب الدراسة والإلمام بها تم الانطلاق من مجموعة أدبيات سابقة ،ومنه يمكن الإشارة إلى بعض من هذه الدراسات التي كانت قريبة جدا من أجزاء الدراسة :

زعيتري يوسف مذكرة ماستر بعنوان :"السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه الدول العربية2016_2011"، نوقشت بجامعة زيان عاشور بالجلفة سنة 2016/2017، والتي تم التناول فيها مفهوم و وحدات ومحددات التي تتحكم بالسياسة الخارجية وكذا خلفية السياسة الخارجية الجزائرية المفهومية والتاريخية مع عرض لعلاقات الجزائر السياسية والاقتصادية مع الدول العربي بالإضافة إلى بعض المشاكل الحدودية بين الجزائر ودول الجوار .

مذكرة ماستر بعنوان "إشكالية بناء الأمن الإقليمي المغاربي في ظل التهديدات الأمنية الجديدة " لبراكة ديهية . سماي صبرينة ، نوقشت بكلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة مولود معمري تيزي وزو سنة 2019/2018، بحيث تهدف إلى استعراض أهداف الاتحاد المغاربي في ظل المعوقات الداخلية والتهديدات الأمنية الجديدة في العالم ومصادر هذه التهديدات بالإضافة إلى الآثار والانعكاسات التي يمر بها الاتحاد ، مع محاولة طرح بعض الاستراتيجيات والحلول البديلة لبناء أمن واستقرار ورفاهية الاتحاد.

" توجهات السياسة الخارجية الجزائرية وتأثيرها على الأمن القومي للدولة الجزائرية (1999.2019) مذكرة ماستر لبولعوش يزيد ، نوقشت بكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة قاصدي مرباح ورقلة تم فيها التحدث عن الهوية والمكونات التاريخية والعسكرية والجيوسياسية والإستراتيجية للأمن القومي للجزائر في مفهومه الجديد والتقليدي مع تحديد مصادر التهديد لأمنها القومي، وأيضا المبادئ المرجعية التي تقوم عليها السياسة الخارجية الجزائرية والعوامل والأبعاد التي تؤثر فيها و كذلك الفواعل الرسمية وغير الرسمية المساهمة في صناعة القرار في السياسة الخارجية الجزائرية ودور هذه الأخيرة الجديد في المحيط الجواري، وتم استعراض مواقف السياسة الخارجية الجزائرية في عهد الرئيس الراحل عبد العزيز بوتفليقة تجاه الدول المجاورة والإقليمية .

دراسة الطالب بن عمر عشورة بعنوان " البعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية منذ 2011"نوقشت يوم 2019/7/2، بكلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد خيضر بسكرة تمت فيها محاولة تشخيص وتحديد البعد الأمني في السياسة الخارجية بدراسة حالة الجزائر ضمن البيئة الإقليمية والدولية .

إشكالية الدراسة:من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكال الموالي :

ما هي المحددات و المبادئ التي يسيير وفقها السلوك الخارجي للجزائر اتجاه دول المغرب العربي ؟؟؟.

ـ ويندرج تحت هذا الإشكال مجموعة من الأسئلة الفرعية :

كيف تصنع السياسة الخارجية الجزائرية؟.

إلى أي مدى يمكن اعتبار البعد الأمني محدد للسياسة الخارجية للدول؟.

الفرضيات :

وللإجابة الإشكال المطروح ومجموع الأسئلة الفرعية التابعة له نقترح مجموع الفرضيات التالية:

يتوقف نجاح عملية صنع السياسة الخارجية الجزائرية تحديد الهيكل العام الذي تصنع في إطاره عبر تحديد المؤسسات والأجهزة المسئولة عن هذه العملية وتحديد الوزن النسبي لتأثير هذه الأجهزة والمؤسسات

تعتبر التهديدات الأمنية محدد أساسي للسياسة الخارجية باعتبار أن الوظيفة الأولى للدولة هي تقديم خدمة الأمن والحفاظ عليه.

حدود الدراسة :

_الحدود المكانية: من العنوان يتحدد المجال المكاني للدراسة حيث سيتم التطرق إلى محددات السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول المغرب العربي .

_ الحدود الزمنية : تنحصر دراستنا للسياسة الخارجية الجزائرية تجاه دل الجوار بالتحديد دول المغرب العربي في ظل التحديات والتحولات السياسية والأمنية الجديدة (2021/2019) ،لكن هذا لا يعني عدم التطرق إلى فترات سابقة من هذه العلاقة ،لأن أكيد هذه التطورات ليست وليدة اللحظة أي هي امتداد لظواهر قديمة وهذا ما يضعنا أمام استقصاء تاريخي للظاهرة بهدف تحديد المنطلقات وفهم التجليات.

الحدود العلمية : تتمثل في متغيرات الدراسة ،المتغير الأول السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول المغرب العربي ، المتغير الثاني التهديدات الأمنية الجديدة لهاته الدول .

مناهج البحث :

انطلاقا من طبيعة الإشكال المطروح كان ولبد من الاستعانة بمجموعة من المناهج في خطوات البحث التي تساعد على انجاز الدراسة وفق أسس علمية محضة ، ومنه أهم المناهج المتبعة في الدراسة محل البحث هي :

المنهج الوصفي التحليلي :

تبرز الحاجة للمنهج الوصفي في هذه الدراسة من خلال ضرورة الإطلاع ومعرفة الأحداث الأخيرة ورد فعل الجزائر وكذا موقفها من مختلف هذه الأحداث للتمكن من تحليلها وتفسيرها .

مصطلحات الدراسة :

السياسة الخارجية :

السياسة الخارجة هي مجموعة التوجهات و الأهداف و المخططات و الإستراتجيات التي تحركها وسائل مختلفة لتمويلها و تحويلها إلى سلوك أو فعل خارجي مطبق على أرض الواقع الغاية منه تحقيق مصالح وأهداف الدول .

التهديدات الأمنية الجديدة :

إن كلمة التهديد ذات المدلول الجديد كلمة مستحدثة نسبيا على المستوى الأكاديمي ، فالتهديدات التي كانت تتعرض لها الدول في السابق كانت تندرج ضمن الدائرة العسكرية الضيقة ذات المنشأ الخارجي ، لكن مع تعقد الظاهرة الأمنية إثر التحولات الهيكلية والقيمية الحاصلة في العلاقات الدولية نتيجة لنهاية الحرب الباردة جعلت دائرة التهديدات تتوسع لتشمل التهديدات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية ليست ذات منشأ خارجي فحسب ، بل تنشأ أيضا على الصعيد الداخلي ، و هو ما أدى إلى تعدد مستوياته ، وما ولد من الناحية النظرية مفهوم جديد للتهديدات ذات طابع معقد متعدد المجالات والمستويات والفواعل .

الأمن :

حسب الباحث باري بوزان الأمن هو السعي لتحقيق التحرر من التهديد وقدرة الدول والمجتمعات للحفاظ على هوية مستقلة والنزاهة ضد القوى التغيير التي يرونها معاديا .

صعوبات الدراسة:

وأثناء إنجاز هذه الدراسة واجهتنا مجموعة من الصعوبات أبرزها :

كان هناك نقص كبير بالمراجع في ما يخص البعد الأمني في العلاقات الجزائرية خاصة تجاه منطقة المغرب العربي، لكون الفترة حديثة نوعا ما.

واغلب المصادر والمواقع المستخدمة في الفصل الأخير كانت مقالات منشورة في الانترنت تقريبا.

تقسيم الدراسة :

لقد حاولنا وضع خطة شاملة لجميع المتغيرات المراد تحليلها بهدف الوصول إلى مبتغى الدراسة ،بحيث تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول .

_ ففي الفصل الأول: تحدثنا عن السياسة الخارجية ومحدداتها بالإضافة إلى عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية وينقسم بدوره إلى ثلاث مباحث ، الأول بعنوان : تعريف السياسة الخارجية ، الثاني بعنوان : محددات صنع السياسة الخارجية ، والثالث : بيئة صنع السياسة الخارجية الجزائرية .

_ أما الفصل الثاني: كان يتمحور حول منطقة المغرب العربي وينقسم إلى مبحثين ، الأول : أهداف إنشاء المغرب العربي ، الثاني بنية المغرب العربي.

_ وأخيرا الفصل الثالث : بعنوان توجهات وأدوار السياسة الخارجية الجزائري تجاه دول المغرب العربي ويضم مبحثين هو كذالك ، الأول بعنوان : البعد الأمني في العلاقات الجزائرية التونسية والليبية ، والثاني :البعد السياسي في العلاقات الجزائرية المغربية والموريتانية .

الفصل الأول : السياسة الخارجية المفهوم والمحددات

الفصل الأول : السياسة الخارجية المفهوم والمحددات.

المبحث الأول : تعريف السياسة الخارجية.

هناك اختلاف على تحديد مفهموم السياسة الخارجية بشكل دقيق؛ بسبب اختلاف منطلقات كل مفكر في تعريفه لها، ويمكن حصر تعريفات السياسة الخارجية في ثلاثة اتجاهات:

الاتجاه الأول: السياسة الخارجية هي مجموعة برامج.

يعرّف مؤيدو هذا الاتجاه السياسة الخارجية على أنها: برنامج العمل الفعلي الذي يختاره المندوبين الرسميين للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل البرامجية المتاحة بهدف تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي .[1]

أو هي عبارة عن برنامج عمل للتحرك يتضمن تحديد الأهداف التي تسعى الوحدة الدولية إلى تحقيقها ، والمصالح التي تسعى لتأمينها مستخدمة الوسائل والإجراءات التي تراها ضرورية وفعالة ، فالسياسة الخارجية تتكون من أمرين هما ، قرارات حكومية يتخذها صناع القرار وأفعال تعالج مشاكل خارجية[2]

الاتجاه الثاني: السياسة الخارجية لسلوك صانع القرار

يعتقد أولئك الذين يتبنون هذا الاتجاه أن السياسة الخارجية هي : تلك الإجراءات أو السلوكيات الرسمية الفريدة التي تنتسب صناع القرار الحكوميون الرسميون أو ممثلوهم الذين يسعون للتأثير على سلوك الدولة الخارجي.[3]

---

[1]. أحمد النعيمي ، **السياسة الخارجية**، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع,2009,ص 23.

[2]. هايل عبد المولي طشطوش ، **مقدمة في العلاقات الدولية** ، عمان – الأردن : جامعة اليرموك,ط1 ,2010,ص15

[3]. محمد السيد سليم ., **تحليل السياسة الخارجية** , بيروت :دار الجبل , 2001, ط2, ص 07.

أي أن الدولة يتم تحديدها من قبل صناع القرار الرسميين فيها ، وبالتالي فإن سلوك الدولة هو سلوك أولئك الذين يعملون باسمهما والسياسة الخارجية هي مجموع القرارات التي يتخذها أولئك الذين يشغلون مناصب رسمية بالدولة.[1]

وأيضا هناك من عرفها على أنها صيانة وصناعة مجموعة سلوكيات للدولة تجاه عالمها الخارجي بناءا على تحديد ووصف مسبق ودقيق لمجموعة الأهداف والأولويات والإجراءات التي تؤثر بشكل مباشر على فعالية السياسة الخارجية وتعمل على توجيهها .[2]

الاتجاه الثالث: السياسة الخارجية نشاط خارجي:

يجادل أنصار هذا الاتجاه بأن السياسة الخارجية تمثل جميع أشكال النشاط الأجنبي ، حتى لو لم تكن كذلك إنه ينبع من الدولة كحقيقة منتظمة ، أي كنشاط للمجموعة الموجودة في المدينة ، أو كتعبير عن الذات للصورة الشخصية للدوافع الخارجية تدخل وتندرج في الباب العريض الذي نحدده بالسياسة الخارجية.[3]وكتعريف آخر في هذا الاتجاه "نجد حامد ربيع" قد عرفها ب: السياسة الخارجية هي مجمل نشاطات الدولة على المستوى الخارجي كمجال محدد.[4]

ومن خلال مجمل هذه الاتجاهات يمكن القول أن السياسة الخارجية هي مجموع الإجراءات والسلوكيات والنشاطات التي يقوم بها صناع القرار الحكوميين بالضبط من يشغلون مناصب رسمية بالدولة سواء داخل الدولة أو خارجها والتي تندرج ضمن برنامج مصمم خصيصا لتحقيق أهداف الدولة خاصة الخارجية منها .

---

[1]. أحمد النعيمي, **مرجع سابق**:ص20.

[2] . ميمون عبرو, **الاستمرارية والثبات في السياسة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات السياسية في المنطقة المغاربية (2011/2015)**, مذكرة ماستر، تخصص دراسات مغاربية : جامعة د.طاهر مولاي سعيدة . 2016/2015,ص8.

[3]. سعد حقي ، **مبادئ العلاقات الدولية**، عمان: دار وائل لمنشر, 2006، ط 3, ص15.

[4]. ميمون عبرو, مرجع سابق الذكر, ص 7.

نجد أن الباحث "محمد السيد سليم" ، في كتابة" السياسة الخارجية " يحاول تقديم تعريف جامع للسياسة الخارجية ألا وهو "أنها برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية ، من مجموع البدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي".[1]

أما د .محمد طه بدوي: "لا تعدو أن تكون برنامج العمل للدولة في المجال الخارجي" .[2]

وهنا نرى أن الأستاذ محمد سليم وكذا الدكتور محمد طه من مؤيدي الاتجاه الأول حيث ينظران للسياسة الخارجية بأنها برنامج عمل الدولة .

أما ناصيف يوسف حتي فيعرفها بأنها :"سلوكية الدولة اتجاه محيطها الخارجي وقد تكون هذه السلوكية التي قد تأخذ أشكالاً متنوعة موجهة نحو دولة أو نحو وحدات في المحيط الخارجي من غير الدول ، كالمنظمات الدولية وحركات التحرير أو نحو قضية معينة". [3]

وقد ذهب ناصيف يوسف إلى الاتجاه الثاني حيث يراها بأنها سلوكيات الدولة الخارجية .

و مارسيل ميرل"يعرف السياسة الخارجية بأنها ذلك الجزء من النشاط الحكومي الموجه للخارج أي الذي يعالج مشاكل تطرح ما وراء الحدود وهي أيضا مبادئ وأفعال تتخذها مؤسسات وهيئات الدولة داخل الدولة باتجاه الخارج تستهدف تحقيق أهداف بعيدة المدى وأخرى قريبة وسياسة الدولة الخارجية هي جزء من سياستها الوطنية ، وعلى كل دولة ان تختار ما ينبغي أن تقوم به فيما يخص الشؤون الدولية وفي إطار قوتها وواقع بيئتها وان السياسة الخارجية هي المفتاح الرئيس لعملية ترجمة الدولة لأهدافها ومصالحها".[4]

أما مارسيل فتوجه إلى تعريفها على أنها النشاط الحكومي الخارجي أي يأيد الاتجاه الأخير الذي يرى أصحابه أن السياسة الخارجية هي نشاط خارجي .

---

[1]. محمد السيد سليم, **مرجع سابق** :ص11.

[2]. د .محمد طه بدوي،**مدخل إلى علم العلاقات الدولية**،بيروت : دار النهضة العربية،1972،ص 289.285 .

[3]. د .ناصيف يوسف،**النظريات في العلاقات الدولية**،بيروت : دار الكتاب العربي،1958، ص158.154 .

[4]. مفهوم السياسة الخارجية والنظريات المرتبطة بها، الأكاديمية السورية الدولية:

http://siasy.net/sia/view_article.php?id=7

وكذا التعريف بولسيبيوري للسياسة الخارجية الذي عرفها بأنها: " مجموعة من الأهداف والارتباطات التي تحاول الدولة بواسطتها ومن خلال السلطات المحددة دستوريا التعامل مع الدول الأجنبية ومشكلات البيئة الدولية باستعمال النفوذ والقوة بل والعنف في بعض الأحيان ".[1]

وبولسيبيوري فقد ذهب لمنحى آخر فيرى أن السياسة الخارجية هي الأهداف المسطرة وكذا العلاقات التي تجمعها بالدول الأجنبية حيث بقدر معرفتها للدول بقدر استطاعتها حل مشكلات التي يمكن أن تربطهما ويكون هذا الحل سواء بالطرق السلمية أو غيرها .

لذا فإن السياسة الخارجية هي برنامج عمل يتضمن تحديد الأهداف التي تسعى إليها الوحدة الدولية ، تتحقق من خلال استخدام الوسائل والمعايير التي تراها مناسبة والمصالح التي تسعى لتأمينها هذا ضروري وفعال لأن السياسة الخارجية تتكون من شيئين: قرارات حكومية وإجراءات من قبل صانعي السياسة للتعامل مع القضايا الخارجية وتستخدم هذه القرارات والإجراءات لتحقيق الأهداف على المدى القريب والطويل.[2]

[1]. محمد السيد سليم، **مرجع سابق**: ص 08.

[2] -. هايل عبد المولي طشطوش ، **مقدمة في العلاقات الدولية** ,مرجع سابق الذكر,ص 15

المبحث الثاني : بيئة صنع السياسة الخارجية الجزائرية.

1- محددات صنع السياسة الخارجية:

نعني بمحددات السياسة الخارجية الجزائرية العوامل البيئية التي تؤثر بشكل أو بآخر في السياسة الخارجية لأية وحدة من الوحدات الدولية، كما نعني بها أيضا دارسة السياسة الخارجية كمتغير تابع أمام مجموعة من المتغيرات المستقلة التي تفرضها معطيات البيئتين الداخلية والخارجية. [1]

1- 1- المحددات الداخلية :

أي تنبع من داخل الدولة نفسها وتتعلق بظروفها وأوضاعها الداخلية وهي تشتمل على محددات جغرافية كالموقع الجغرافي والمساحة والتضاريس والمناخ ومحددات اقتصادية كالوفرة أو الندرة في الموارد الاقتصادية أو كفاءة الأداء الاقتصادي وثقافية كالقيم والإيديولوجيات وخصائص الشخصية القومية وسياسية كطبيعة النظام السياسي القائم وشخصية القائد السياسي ومدى كفاءة الأجهزة الدبلوماسية فضلا عن عوامل القوة المتاحة للدولة سواء كانت عوامل طبيعية أو اجتماعية.

1-1-1. المحددات الجغرافية:

تتضمن العوامل الجغرافية: الموقع، المساحة، التضاريس، المناخ، وهي العناصر الأساسية المكونة لجغرافية الدولة، والتي تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على سياستها الخارجية، ومن ثم تحديد مركزها الدولي، أما تأثيرها الغير مباشر فيكون في تحديد نوعية ومدى الخيارات المتاحة للدولة عند صناعة سياستها الخارجية.[2]

ولطبيعة الموقع الجغرافي للدولة تأثير كبير عن سياستها الخارجية، فالدولة التي تتمتع بموقع إستراتيجي كتحكمها في أهم طرق الاتصال والمرور الدولي هي أكثر فعالية وتأثيرا في مجريات

---

[1]. وهيبة دالع, **دور العوامل الخارجية في صناعة السياسة الخارجية الجزائرية** ,الخلدونية: 2006,ص 35.

[2]. هداية مصالي , **الثابت والمتغير في السياسة الخارجية للجزائر** ,مذكرة ماستر :جامعة مستغانم , 2017/2016 ,ص23

الأحداث الدولية، أما الدولة التي تقع في إقليم يتسم بالأزمات السياسية والتوترات الأمنية فتأثيرها يكون محدود. [1]

الجزائر تعتبر دولة محورية في المنطقة وحدودها الجيوبولتيكية غير ثابتة بل تتغير وتتمدد حسب قوتها والظروف المحيطة بها أين نجد الحدود الاستراتيجية إلى ما وراء البحر الأبيض المتوسط شمالا و إلى الساحل الأفريقي جنوبا هذا من جانب ومن جانب آخر نجد أن الدول المجاورة للجزائر لا تعرف ثبات سياسي و أمني مما يجعل الحدود السياسية للجزائر متأزمة كالصحراء الغربية وليبيا.

و للجزائر موقع حيوي واستراتيجي بحيث تقع في وسط شمال افريقيا متوسطة الدول المغاربية ومقابلة للضفة الشمالية للمتوسط ولها عمق استراتيجي في وسط الصحراء الكبرى أين تمتد حدودها مع دولتي مالي والنيجر بالإضافة إلى موريتانيا والصحراء الغربية هذا إلى جانب شريط حدودي طويل مع ليبيا وبالتالي فموقعها يسمح لها بأن يكون لها تأثير كبير على سياستها الخارجية .

من الناحية الطبوغرافية لتضاريس الجزائر نجد في الشمال وعلى امتداد الساحل المتوسط نجد سهول التل الجزائري ذات العرض المتباين [من 80إلى 190كلم]تحتوي على معظم الأراضي الزراعية يأتي بعدها حزام جبلي يحتوي على عدة سلاسل جبلية [الأطلس التلي ،الأطلس الصحراوي ،ومرتفعات الأوراس]إذ تحيط بدورها منطقة شاسعة مرتفعة تعرف بالهضاب العليا تحتوي على أراضي شبه قاحلة وبحيرات مالحة تجمع المياه السطحية .

تمتلك الجزائر موقع استراتيجي متميز في المنطقة العربية والإفريقية بحيث تتوسط القارات الأربع إفريقيا ،آسيا ،أوروبا وأمريكا وتربط بين الضفة الشمالية والجنوبية بحوض المتوسط بامتدادها الجغرافي من البحر المتوسط شمالا إلى عمق القارة الإفريقية وتحدها سبع دول مجاورة بحيث تقع بين خطي طول 09 غرب غرينيتش و 12 درجة شرق، وبين دائرتي عرض 19 درجة جنوبا و 37 درجة شمالا، وهذا الموقع الذي تحتله يجعلها في تواصل مع القارات الأربع ،خاصة وأنها تتوفر على واجهة بحرية

[1]. سميرة نصري، **الموسوعة السياسية المعاصرة**، القاهرة ، 1991، ص 11.

بمسافة1200 كلم على طول البحر الأبيض المتوسط الذي يعتبر ممر السفن والبواخر التجارية . ويلعب الموقع الجغرافي للدولة أهمية بالغة فهو يعتبر عاملا جوهريا في قوة أو ضعف الدولة "وقد ثبت بالملاحظة أن دولا صغيرة ترتبت على دول أكبر منها من حيث المساحة والموارد ،وبالعكس ،فإن الدول التي لا تتمتع بمواقع ذات أهمية كان لها تأثير أقل من تلك التي تمتلك تلك المواقع بحيث يؤثر على السياسة الخارجية للدولة من حيث التهديدات .تحتل الجزائر المرتبة العاشرة عالميا والثانية إفريقيا بعد تقسيم السودان بحيث تقدر مساحتها ب 2381741 كلم^2 [1]،وتعتبر هذه المساحة شئ إيجابي بالنسبة لقوة للجزائر وفي نفس الوقت عامل مكلف بالنسبة لتكاليف الأمن والتنمية ، فالأمن يكلف الجزائر ميزانية ضخمة تتجاوز 10ملايين دولار وهذا لحماية حدود البلاد من التهديدات الأمنية التي تأتي من دول الساحل الأفريقي وليبيا خصوصا ، وتضع هذه المساحة والحدود تحديات كبيرة أمام الجزائر في رسم السياسة الخارجية خاصة مع دول الجوار مما يحتم عليها أن تكون أهدافها واضحة ومحددة ولها القدرة على المناورة والتدخل وفرض الذات.

خريطة رقم1 توضح موقع الجزائر

المصدر:

https://www.law_arab.com/2015/07/algeria_Map_detailed.htm.

[1]. محمد السيد سليم ,مرجع سابق الذكر ,ص202.

1-1-2 . محددات بشرية:

إن العامل البشري دور مؤثر في السياسة الخارجية للدول باعتباره عنصر مهما لبناء قوة عسكرية قادرة على تحقيق أهداف سياستها الخارجية أثناء السلم والحرب مثلما هو الحال في الصين غير أنّ الكم السكاني يرتبط بعامل الكيف حتى يكون للدولة تأثير في العلاقات الدولية، إلا أن هناك دول ذات تعداد سكاني كبير، ولكن ذلك لا يؤثر كثيرا على سياستها الخارجية، كما أن عدد السكان قد لا يعد أساسا للقوة العسكرية.

بالإضافة إلى حجم السكان فهناك مسألة توزيعهم في الدولة من حيث الأصول العرقية والدينية، فقد يؤدي وجود أقليات عرقية أو أثنية إلى التأثير على السياسة الخارجية للدولة، فللأقلية عدة مصالح وارتباطات تختلف عن مصالح وارتباطات الأغلبية، كما أنّ تلك الأقلية قد تضغط على الأغلبية لتحقيق مصالحها، وقد تستعين بقوى خارجية للتدخل لحمايتها، مما يهدد الأمن القومي للدول التي تضم تلك الأقليات.

يقدر عدد السكان بالجزائر حاليا 44،6 مليون نسمة سنة 2021 هذا حسب الديوان الوطني للإحصائيات[1]، وتعد نسب الفئات العمرية بالجزائر متفاوتة مما يصب في مصلحة الدولة، فعدد السكان الذين هم بسن الرابعة عشر أو أقل نسبتهم حوالي 25.4% من إجمالي عدد السكان بعدد ذكور 4.4 مليون نسمة وعدد إناث 4.2 مليون نسمة، ومن هم بين سن الخامسة عشر والرابعة والستين نسبتهم حوالي 69.5% من إجمالي عدد السكان بعدد ذكور 11.9 مليون نسمة، وعدد إناث 11.7 مليون نسمة، أما عن السكان بعمر الخامسة والستين أو أكثر تكون نسبتهم حوالي 5.1% من إجمالي عدد السكان بنسبة ذكور 798 ألف نسمة، ونسبة إناث 928 ألف نسمة حسب الإحصاءات الأخيرة .

[1] . وكالة الأنباء الجزائرية : ديموغرافيا , يمكن الإطلاع عليه من الرابط التالي :
https://www.google.dz/?gws.rd:cr,ssl&ei:979WLqMMYKosgGV2aHACwq:algerie+pressetservice&tbm:nws , تم الإطلاع عليه يوم 2022/05/31.

أما من حيث التركيبة السكانية فالجزائر لها خليط مكون من عناصر مختلفة حيث يعتبر الأمازيغ من سكان الجزائر وتشكل هذه المجموعة العرقية النسبة الأكبر من السكان حيث تصل إلى نسبة 99 % من إجمالي عدد السكان كما تختلط الأصول العربية و البربرية للسكان ،مما يصعب التفرقة بين المجموعتين . إلا أن نسبة 15 %من السكان تعرف عن نفسها كبربر أصليين، أين يتمركزون في منطقة القبائل و الأوراس ويتوزعون في منطقة القبائل الكبرى والصغرى والشاوية في الأوراس والهضاب العليا أما العرب فأكبر تركيبة هي أولاد نايل يتمركزون وسط الجزائر .[1]

ويشكل الأتراك الأقلية بالجزائر ،يقارب عددهم مليون نسمة من إجمالي السكان بالإضافة لعناصر أخرى من أصول أوروبية بنسبة أقل من 1 % ويمثلون من تبقى بعد الاستقلال وأغلبهم من الفرنسيين والاسبانيين و الإطاليين أو من أقاموا بالجزائر في مراحل أخرى .

وهذا إلى جانب الطوارق في الجنوب الجزائري فلهم خصوصية في المجتمع الجزائري فهم يتحدثون الأمازيغية و يعرفون بالرجل الأزرق، ويدخلون ضمن الأمازيغ المكون الأساسي للمجتمع الجزائري حيث بلغ عددهم حوالي 250 ألف نسمة في ولاية تمنراست و إليزي و أدرار .[2]

1-1-3 . محددات سياسية:

ترتكز أساسا في طبيعة النظام السياسي للدولة، والذي يلعب دوار مؤثر في السياسة الخارجية، فالنظم الديمقراطية عادة ما تعكس سياسات خارجية سلمية، وهي نظم تتسم بالتعددية وارتفاع نسبة المشاركة السياسية، عكس الأنظمة التسلطية التي تعكس سياسات عدوانية توسعية، وتكون مرتبطة بشخصية القائد السياسي، وهناك من يرى الأنظمة السياسية ذات الطبيعة التسلطية هي أكثر نجاحا في مجال السياسة الخارجية من النظم السياسية ذات الطبيعة الديمقراطية، لأن الأولى أكثر قدرة على التحرك الديناميكي في عملية صنع القرار، وأكثر دقة في أدوات الاتصال والفعالية البيروقراطية، إلى

[1] . وكالة الأنباء الجزائرية : ديموغرافيا, نفس المرجع السابق .

[2] . فؤاد جدو , **محاضرات في مقياس السياسة الخارجية الجزائرية** ,جامعة محمد خيضر بسكرة ,سنة ثانية ماستر علاقات دولية , 2021/2020, المحاضرة 9.

جانب اتسامها بالقدرة على ضمان سرية المعلومات وعدم تسريبها خارج دائرة وأجهزة وقنوات عملية صنع السياسة الخارجية.[1]

والنظام السياسي في الجزائر عرف جملة من التحولات على صعيد الهيكلة والاستقرار ،خاصة مع الأزمة التي مرت بها الجزائر خلال التسعينات والتضييق الخارجي الذي تم على الجزائر مما وضعها في إطار المدافع دائما مع موقفها. لكن نجد أن الثقافة السياسية التي اكتسبها المجتمع الجزائري رغم الحالة التصارعية إلا أنه بقي يدا بيد ولم يسمح للأطراف الخارجية بالتدخل في الشؤون الداخلية حتى من طرف الأجانب و هذا ما أعطى صلابة للموقف الخارجي الجزائري أمام الضغوطات الخارجية وهذا ما يميز المجتمع الجزائري بجميع مكوناته على المجتمعات الأخرى ، إلى جانب أن الأحزاب السياسية بالجزائر ليس لها تأثير كبير بغض النظر عن التجربة التي عرفتها الجزائر خلال التسعينات والانفتاح السياسي مع تعديل دستور1989.

إلا أن هذه التجربة جعلت الأطراف الفاعلة والمتفاعلة مع الأحزاب السياسية داخل النظام السياسي لا تذهب بعيدا في عملية صنع السياسة الخارجية في النظام السياسي الجزائري إلا أن موقفها الإيجابي في مسألة عدم التدخل في الشأن الخارجي وكذا المسائل الأساسية كالقضية الصحراوية والوحدة الوطنية تعتبر خط أحمر بالنسبة للأحزاب سواء كانت معارضة أو موالية وهذا ما يعزز من دور صانع القرار الخارجي الجزائري .[2]

وتقوم المحددات السياسية على عدة عناصر أهمها الثقافة السياسية وللمجتمع الجزائري تتمثل في البعد الذاتي والاجتماعي للعملية السياسية ،وتعتبر الثقافة السياسية السائدة في المجتمع نسق من

[1]. اسماعيل عبد الفتاح ، **الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية** ,مصر: مركز الاسكندرية، 2005,ص19.

[2]. فؤاد جدو ,مرجع سابق الذكر, المحاضرة8, ص 2.

العقائد السياسية التي تتضمن تصور الأفراد في التعامل الخارجي ، ويستمد هذا النسق جذوره من التقاليد التاريخية وتراثه الديني .[1]

تعتبر الثقافة السياسية في المجتمع الجزائري هي إفرازات ارث ديني، متشبع بالتقاليد التاريخية، و بحيرات وتجارب كانت نتاجا لفترة زمنية ماضية، عانى فيها المجتمع الجزائري من مرارة الاستعمار، كما أنه يستمد ثقافته من انتماءاته الإسلامية، المغربية الإفريقية المتوسطة. نتيجة المتغيرات السابقة فإن المجتمع الجزائري مجتمع ثائر بطبعه يحبذ الحرية، وقد يكون في مرات عديدة عنيفا، فهو يتصور التدخل الخارجي على أنه انتهاك لحقوق وحريات الغير، وذلك نتيجة لما عاناه سابقا في ظل الاستعمار الفرنسي.

لقد أنشأ لدى المجتمع الجزائري حساسية حول مسألة إرسال الجيش الجزائري خارج الحدود الوطنية، حتى لو تعلق الأمر بعمليات الحفظ وبناء السلم أو التدخل في نزاعات داخلية، قصد مساعدة المجتمعات المشتتة على تجاوز أزمتها واستعادة وحدتها، يعبر ذلك لديه بأنه تدخل في شؤون الغير لذلك تجده ضمن مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية (مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول)، فالمجتمع الجزائري لا يتقبل سقوط جنود جزائريين خارج الإقليم الوطني، وهذا ما يعكسه النص الصريح للدستور الجزائري عدم السماح بإرسال الجيش الجزائري خارج الحدود الوطنية. يتغير الموقف عندما يتعلق الأمر بدعم حركة تحررية، فإنّ الانتماء الديني والتجارب السابقة، تلعبان دوار كبيرا في دفع المواطن الجزائري إلى نصرتها.[2]

[1]. ميلود بن غرجي , **موقف الجزائر من نزاع الصحراء الغربية في إطار المتغيرات الإقليمية والتحديات الوطنية** , الجزائر : مؤسسة كنوز الحكمة ,2011, ص100.

[2]. هداية مصالي ,مرجع سابق الذكر ,ص28.

1-1-4. محددات شخصية صانع القرار :

انطلاقا من أن العامل القيادي يلعب دوار مهما في عملية صنع القرار الخارجي، وأن الرئيس يمثل في بعض الدول ذات الأنظمة التسلطية وحدة اتخاذ القرار، فإن الخصائص والسمات المرتبطة بالتكوين المعرفي والسلوكي لصانع القرار تمثل محددا داخليًا في السياسة الخارجية. [1]

إن السياسة الخارجية الجزائرية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا نجد أن العامل الشخصي لعب دور حاسم في صياغتها وصناعتها ، أين نجد أن شخصية الرئيس هواري بو مدين كان لها الأثر في رسم معالم السياسة الخارجية الجزائرية مع وزير الخارجية في تلك المرحلة {عبد العزيز بو تفليقة} من خلال وجود تأثير في عملية المعتقد الشخصي والبيئي على صانع القرار خاصة أن رؤساء الجزائر عاشوا مرحلة الاستعمار و كانوا مجاهدين ومناضلين في مرحلة الثورة التحريرية وهذا ماجعل البعد الثوري في السياسة الخارجية الجزائرية واضحا في إطار دعم حركات التحرر ومساندة الشعوب الضعيفة.

ورغم اتفاق بعض الدارسين على دور الرئيس الشاذلي بن جديد والرئيس علي كافي إلا أن الشخصية الجزائرية تتمتع بدور أساسي في صنع السياسة الخارجية الجزائرية ، فنجد أن العمل الثوري و المعاناة التي عانى منها الشعب الجزائري والمشاركة في الحركة الثورية لها دور أساسي في صنع الشخصية الجزائرية وهذا ما جسدته القوانين بحيث من بين شروط الترشح لمنصب رئيس الجمهورية نجد ضرورة مشاركة المترشح في الثورة الجزائرية وعدم ممارسته أي عمل عدائي ضد الثورة التحررية .[2]

يمكن أن نلاحظ الشخصية كمحدد في السياسة الخارجية الجزائرية من خلال دور رؤساء الجزائر من الرئيس الراحل أحمد بن بلة إلى غاية الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة ، فالرئيس أحمد بن بلة كانت له شخصية متميزة داخليا وخارجيا وانعكس هذا على صورة الجزائر خارجيا رغم عدم وجود

---

[1]. بالمر، و مورجان، **نظرية السياسة الخارجية** {ترجمة: عبد السلام نوير}، الرياض: جامعة الملك سعود, 2011,ص21.

[2]دستور الجمهورية الجزائريةالديمقراطية الشعبية الوطنية ,1996, يمكن الإطلاع عليه من الرابط التالي http://www.elmouradia.dz/arabe/symbole/textes/constitution.htm, , تم الإطلاع عليه .2022

توجه اديولوجي واضح أثر ذلك على توجهات الجزائر الخارجية بين المعسكرين الشرقي والغربي ، و نفس الشئ بالنسبة للرئيس هواري بو مدين والذي كان يعتبر رمزا في دول العالم الثالث ويحظى باحترام دولي كبير ويمكن الاستشهاد بمقولته الشهيرة "نريد بناء دولة لا تزول بزوال الرجال " أي بناء دولة ثابتة ومستمرة ، وأيضا مع الرئيس هواري بو مدين والذي رفض زيارة فرنسا وكان يعتبر موقفا شخصيا ، كذا موقفه مع السفير الأمريكي بالجزائر عندما عبر السفير عن رأيه بعد تقديم الجزائر طائرات حربية لمصر في حرب 1967 قائلا : "إن أمريكا لا تنظر بعين الارتياح لقراركم "،فكان جواب الرئيس هواري بومدين : أيها السفير يجب أن تعرف أن الزمن الذي كانت فيه أمريكيا تأمر والدول الصغيرة تطيع قد انتهى "

وتجدد موقف مشابه لهذا مع الرئيس الشاذلي بن جديد مع بداية الأزمة الخليجية أو ما تعرف بحرب الخليج الثانية التي جاءت أثر غزو العراق للكويت كما ذكرها الرائد لخضر بورقعة في مذكراته حيث قال : " مع امتناع الجزائر عن دعم قرار جامعة الدول العربية بتشكيل قوة عربية بقيادة غربية ". فكان رد الرئيس الشاذلي بن جديد للسفير الأمريكي بالقاهرة أنه لن يرسل أي جندي للسعودية ، ورد السفير الأمريكي" أن الرئيس الأمريكي يتفهم موقف الجزائر المتحفظ".[1]

وبالتالي نجد أن الرئيس الشاذلي بن جديد فرض الشخصية الجزائرية في مواقف حاسمة وحساسة رغم الاتهامات التي توجه للرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد بأنه ضعيف الشخصية إلا أن الواقع في مثل هذه المواقف بين دور المحدد الشخصي في صناعة السياسة الخارجية الجزائرية ، وهذا يدل على السمات الشخصية التي يتمتع بها رؤساء الجزائر عموما لتأثرهم بالبيئة الاجتماعية والبعد الثوري في تكوينهم وقناعتهم في محاربة الاستعمار وعدم الخضوع [2].

[1]. رابح عدالة , **هواري بو مدين رجل كفاح ومواقف** , الجزائر: دار المجتهد , 2013, ص65.

[2]. فؤاد جدو , مرجع سابق الذكر , المحاضرة 9 .

1-1-5 . محددات اقتصادية:

تعتبر المحددات الاقتصادية الأهم في السياسة الخارجية فهي تلعب دورا مهما في ربط الدول بمحيطها الإقليمي والدولي باعتبار الاقتصاد أهم عامل حيوي يحكم العلاقات الدولية في الوقت الراهن وبالتالي فهو يحدد بشكل أساسي حركية السياسة الخارجية واتجاهاتها نحو المجتمع الدولي ، وتقوم هذه المحددات على العنصر البشري والموارد البشرية حيث يمثل الإنسان رأس المال الحقيقي لأي دولة وقوتها أما العنصر الثاني يتمثل في الموارد الطبيعية سواء كانت موارد خام أو موارد اقتصادية مختلفة تمكن من استحداث عملية تنموية مستدامة داخل الدولة وتجعل منها قوة فعلية داخليا وخارجيا وهذا يساهم في رسم السياسات العامة وسياسة الخارجية لأي دولة بشكل مباشر لأنه يجعلها إما مؤثرة في البيئة الدولية بحكم قوة اقتصادها أو يجعلها متأثرة وتابعة للتفاعلات الاقتصادية التي تكون بيد الدول الأقوى .

والجزائر تقوم اقتصاديا على اقتصاد الطاقة أي اقتصاد ريعي إلا أن الاقتصاد الجزائري اعتمد في فترة حكم الرئيس عبد العزيز بو تفليقة على الانفتاح على العالم سياسيا واقتصاديا بالاعتماد على التنوع بالشركاء بحيث حاول الخروج من الشركاء التقليديين (فرنسا مثلا) إلى شركاء آخرين (كاسبانيا، الولايات المتحدة الأمريكية ، الصين ، تركيا....)كما لعبت مسألة إبرام اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي مسألة جوهرية في رسم محددات السياسة الخارجية الجزائرية من خلال التكيف مع هذه الاتفاقيات .

وتعتمد الجزائر على الطاقة في اقتصادها حيث يمثل النفط 35 %من الناتج المحلي الخام و97% من الصادرات الجزائرية وبالتالي تتوقف عليه كل السياسات الاجتماعية والاقتصادية لتمويلها إلى جانب أنها المصدر الأساسي للعملة الصعبة ، ولهذا الجزائر تعمل في رسم سياستها الطاقوية على ضمان استقرار الأسعار في الأسواق العالمية أين تتحرك الجزائر في منظمة الأوبك لضمان استقرار

الأسعار من خلال تفعيل الدبلوماسية وتقريب وجهات النظر مع الفرقاء حتى مع الدول المنتجة خارج الأوبك (كروسيا). [1]

خريطة رقم2 خريطة توضح أهم الموارد الطاقوية بالجزائر

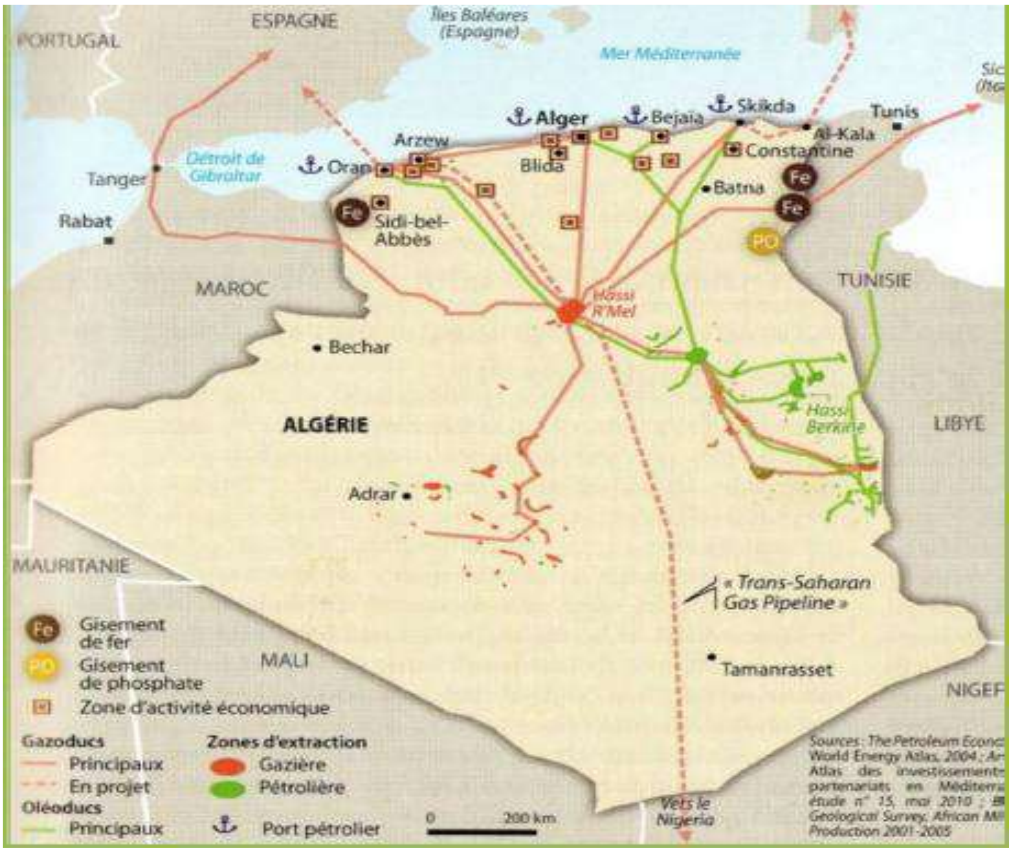

المصدر: http://www.elmouradia.dz/arabe/infos/actualite.htm

1-2. المحددات الخارجية :

أي التي من خارج الدولة ويمكننا أن نذكر من بينها صورة توزيع القوة في النسق الدولي العالمي والإقليمي ، أنماط السلوك الدولي السائد في المجال الدولي ،التيارات والاتجاهات السائدة في مجال العلاقات الدولية ، الأفعال وردود الأفعال المتبادلة بين أعضاء النسق الدولي ،الضوابط أو القيود التي

[1]. وهيبة دالع , مرجع سابق الذكر ,ص119.

تحكم السلوك الخارجي للدولة ، كالقانون الدولي والأعراف الدولية والمبادئ والأخلاقيات الدولية والرأي العام العالمي.

و على الرغم من أن السياسة الخارجية هي انعكاس للسياسة الداخلية، إلا أنها من غير الممكن أن تكون بمعزل عن البيئة الخارجية؛ وذالك بسبب تعقد وتشابك المصالح في النظام الدولي .

تتضمن المحددات الخارجية للسياسة الخارجية: طبيعة النظام الدولي، والمؤسسات الدولية، والعمليات السياسية الدولية، والبنيان الدولي.

1-2-1 . طبيعة النظام الدولي :

من حيث كونوا أحادي القطبية أو متعدد الأقطاب، ففي حالة النظام الدولي أحادي القطبية يتسم نمط توزيع القوى باستقطاب حاد يصعب على أي دولة تبني سياسة العزلة، ويدفع صانعي القرار في الدول الصغرى إلى التحالف مع الدول الأقوى لحماية أمنهم القومي بغض النظر عن ما إذا كان ذلك التحالف يتفق مع أو يعارض توجهات السياسة العامة لدولة الصغيرة وبالتالي تصبح الدولة الصغيرة محكومة وتابعة لتوجهات الدولة المنشئة للتحالف.[1]

1-2-2 . المؤسسات الدولية :

تؤثر مؤسسات النسق الدولي على السياسة الخارجية للدول بصفة كبيرة، وقد تأخذ هذه المؤسسات شكلا تنظيميا أو قانونيا، حيث تعتبر التنظيمات الدولية أحد موارد السياسة الخارجية للدول، كما أنّها تؤثر في عناصر الاتفاق بين الدول الأعضاء في التنظيم ودرجة التعاون فيما بينها، وتؤثر المؤسسات القانونية الدولية على السياسات الخارجية للدول، لأنها تخلق قيودا على بعض التصرفات الخارجية للدول، كما أن دور هذه المؤسسات الدولية في السياسة الخارجية لا ينحصر في

[1]. ناصيف حتي ، **النظرية في العلاقات الدولية**، بيروت: دار الكتاب العربي,1985,ص195.

عملية تسوية المنازعات الدولية، ولكنه يمتد إلى كونه أداة لأقلمة سياسات الدول بحيث تصبح أكثر استجابة كمتطلبات التفاهم الدولي.

1-2-3 . العمليات السياسية الدولية :

وهي تمثل الجانب الحركي من النسق الدولي والذي يترتب عن مختلف التفاعلات التي تحدث بين الوحدات الدولية وتدخل ضمن عملية الفعل ورد الفعل التي ينتج عنها سلوك صراعي أو تعاوني بين الدول، وذلك حسب طبيعة الحافز الخارجي، حيث تختلف استجابة الدول لمختلف الحوافز الخارجية باختلاف الوزن السياسي للوحدة الدولية في النظام الدولي. وعليه فإن كل دولة تتأثر في سياستها الخارجية بيئتها الخارجية التي تشمل كل الظروف والعوامل التي تتجاوز الحدود الإقليمية للدولة كأفعال وردود أفعال الوحدات الدولية الخارجية الأخرى، وطبيعة صناع القرار في تلك الوحدات، وأوضاع وظروف المجتمعات فيها من حيث البنى والأنماط الاجتماعية السائدة،وكذلك المحيط الخارجي في صورته المادية القائمة، وما يسوده من ثوابت وضوابط تفرض نفسها على صناع القرار كمستوى التقدم التكنولوجي، ودرجة التفاعل والاندماج في الاقتصاد الدولي فالبيئة الخارجية تفتح إمكانات معنية للتصرف بينما تضع قيودا على بعض إمكانيات التصرف الأخرى البديلة، ومنه فإنه كلما زاد ضغط البيئة الخارجية قلت إمكانات التصرف وتناقضت مجالات الاختيار المتاحة أمام الأجهزة المسؤولة عن اتخاذ قرارات السياسة الخارجية.[1]

1-2-4 . البنيان الدولي :

و يُقصد به ترتيب الدول حسب قوتها ودورها الإقليمي والدولي. وعن دوره كمؤثر خارجي في السياسة الخارجية لدول فيتضح من خلال أنه كلما كان البنيان الدولي متعدد الأقطاب ازدادت فرصة الدول في التأثير فيه من خلال انضمامها إلى أحد الأقطاب، الأمر الذي يجعل تلك الدول الأقطاب في حالة تنافس مستمر لاستقطاب أكبر عدد من الدول الأخرى. [2]

---

[1]. وهيبة دالع , مرجع سابق الذكر ,54 . 55.

[2]. فرانكل، جوزيف، **العلاقات الدولية**، ترجمة:غازي العتيبي، جدة: مطبوعات تهامة, 1984,ط2,ص132.

2 . صنع السياسة الخارجية الجزائرية :

إن عملية صياغة السياسة الخارجية نظرا لطابعها المعقد، و السيادي تشترك في صياغتها العديد من مؤسسات الدولة، منها ما يحدد الدستور الجزائري و ضيفتها و منها ما يقرره صانع السياسة الخارجية ألا وهو رئيس الجمهورية،[1]

فرئيس الجمهورية يتمتع بصلاحيات واسعة في مجال السياسة الخارجية فهو: يعتبر من بين أهم صانعي السياسة الخارجية في الأنظمة الرئاسية في العالم والجزائر بحكم تبنيها النظام الرئاسي فإنها أعطت لمكانة الرئيس ودوره أهمية كبيرة في صنع السياسة الخارجية ، والملاحظ في هذا الجانب أن دور الرئيس على مستوى السياسة الخارجية منذ استقلال الجزائر له أهمية كبيرة في توجيهها وهذا بالإضافة إلى دور شخصية الرئيس في ذلك.

فكل الدساتير التي عرفتها الجزائر أعطت السلطة التنفيذية مكانة في صنع السياسة الخارجية الجزائرية بداية من دستور 1963في مادته 58 أي أعطت لرئيس الجمهورية حق تحديد سياسة الحكومة وتوجيهها وتسييرها وتنسيق السياستين الداخلية والخارجية للبلاد ، وكذا دستور1976 والذي بموجبه يقرر الرئيس السياسة العامة للأمة وقيادتها وتنفيذها ،ونجد أيضا دستور 1989 المادة 74 ودستور 1996 المادة 77ينصان على أن رئيس الجمهورية يقرر السياسة الخارجية للأمة ويوجهها .[2]

وحسب المادة 91 من دستور 2016في معرض تعدادها للصلاحيات والسلطات المخولة لرئيس الجمهورية إلا أنه " يقرر السياسة الخارجية للأمة و يوجهها..... يبرم المعاهدات الدولية ويصادق عليها "، أي يعطي صلاحية الممارسة إلا أن قراءات عديدة كالأستاذ سعيد بو شعير الذي يرى بأن الجهة الوحيدة المؤهلة لتقرير السياسة الخارجية بدء بالإعداد والصيانة والمتابعة والإبرام

[1]. ميمون عبرو ,مرجع سابق الذكر ,ص44.

[2]. الدستور الجزائري ,موقع المجلس الدستوري,يمكن الإطلاع عليه من الرابط التالي :
www .conseil.constitutionnel.dz/consultitution76. ,تم الإطلاع عليه 2022.

والمصادقة هو رئيس الجمهورية ، فالرئيس حسبهم لا يوجه فقط بل يقوم بكل مراحل صنع السياسة الخارجية الجزائرية بحكم منصبه السياسي و أيضا وزن السلطة التنفيذية على حساب السلطة التشريعية في جميع الأنظمة الخاصة بدول العالم الثالث . [1]

و دستوريا هناك مؤسستان مخولتان لصناعة السياسة الخارجية الجزائرية و هما:

1- **المجلس الدستوري:** هو الذي ينظر في دستورية أو عدم دستورية معاهدة أو اتفاق أو اتفاقية[2]أو قبل أن تصبح واجبة التنفيذ أو بقرار في حالة دخولها حيز التنفيذ [3]

2- **البرلمان بغرفتيه:**بالنسبة للسلطة التشريعية في عملية صنع السياسة الخارجية الجزائرية فلها دور أساسي في هذه العملية وهذا الدور يختلف من نظام للآخر لكن بالنسبة للجزائر فإن هذا الدور يمكن أن نقول عنه بأنه محدود بسبب الصلاحيات الممنوحة للسلطة التنفيذية ،غير أن البرلمان يشارك في العلاقات الدولية الخاصة من خلال المشاركة في التعبير عن رضا الدولة و التزامها النهائي ببنود المعاهدات الدولية خاصة بالمسائل التي حددها الدستور و خاصة المادة 149التي نصت على موافقة البرلمان المعاهدات الدولية والمصادقة عليها حتى يتمكن الرئيس من المصادقة عليها [4]، كما نصت المادة 130من دستور 1996 "تفتح مناقشة حول السياسة الخارجية بناءا على طلب رئيس الجمهورية أو رئيس أحد الغرفتين ويمكن أن تتوج هذه المناقشة عند الاقتضاء بإصدار البرلمان المنعقد بغرفتيه المجتمعتين معا لائحة يبلغها إلى رئيس " [5]ويتضح من خلال هذه المادة أن صنع السياسة الخارجية ممكنة من طرف البرلمان لكن

---

[1]. رضا دغبار , **الأجهزة المتداخلة في إدارة السياسة الخارجية الجزائرية في ضل دستور 2016** , الجزائر: مجلة دفاتر السياسة والقانون , العدد 15,جوان 2016,ص433.

[2]الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ,**دستور1996**,المادة165.

[3]. المرجع نفسه , المادة 168.

[4]. رضا دغبار, مرجع سابق الذكر, ص436.

[5]. دستور 1996,مرجع سابق الذكر ,المادة 130.

لا نجد لها أثرا في الواقع رغم ما أعطى لهذه السلطة من صلاحيات في عملية الإسهام في صنع السياسة الخارجية إلا أن الملاحظ أيضا أن هذه المبادرة تبقى مرهونة بموافقة رئيس الجمهورية كما هو محدد في المادة .

من جهة أخرى تستطيع السلطة التشريعية أن تقوم بتقديم أسئلة شفوية أو كتابية لوزير الشؤون الخارجية في ما يخص القضايا والمسائل المتعلقة بالجالية الجزائرية والمصالح الوطنية وخاصة وأن البرلمان يضم ممثلين عن الجالية الجزائرية بالخارج في تشكيلته وهذا مايعزز دور هذه السلطة وهذا الجهاز في رسم السياسة الخارجية الجزائرية ، ونجد أن دور البرلمان في الجزائر قائم على المصداقية النهائية وهنا نجد أنه لا يتشارك في عملية الصنع ولا التنفيذ لأنها من اختصاص رئيس الجمهورية ووزارة الخارجية على التوالي من حيث الواقع الممارس .

أما صياغة السياسة الخارجية تجاه منطقة المغرب العربي فان وزارة الخارجية تضم مديرية تعرف بمديرية المغرب العربي و اتحاد المغرب العربي التي تتكفل ب:

- إعداد كل ما يصدر عن آليات التعاون الثنائي.
- تحضير مختلف الآليات المتعلقة بالتعاون الثنائي و اللجان المختصة.
- إعداد الاقتراحات المتعلقة بالمجالس الوزارية لاتحاد المغرب العربي.
- بإضافة إلى وزارة الشؤون الخارجية نجد المعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية الشاملة و الذي أنشاء في 24ديسمبر1984 بالمرسوم الرئاسي رقم 398.84[1] و مهامه فيما يخص السياسية الخارجية تتمثل في:

* القيام بالدراسات المستقبلية للمسائل الإستراتجية الخاصة بالحياة الوطنية ودولية.
* أمعان التفكير في ميدان العلاقات الدولية ومسائل الأمن و أثارها على الجزائر.
* تشجيع كل مبادرة ترمي إلى الحفاظ على المصلحة الوطنية.

[1]. رئاسة الجمهورية ,مرسوم رئاسي رقم 404.02 المؤرخ في 2002/10/26يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الخارجية,الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ,ع, 79, 2002/12/01.

و هناك بعض الهياكل نذكر منها:

- ✓ السفارات التي تعمل على القيام بمهام ضمن إطار المصالح الخاصة لصياغة السياسة الخارجية.[1]
- ✓ الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية و تنظيمها و سيرها و المنشاة من خلال المرسوم التنفيذيرقم04. 174 الصادر يوم 12جوان2004 حيث تسهر على صياغة السياسة الخارجية.[2]
- ✓ اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني و المنشاة من خلال المرسوم الرئاسي رقم 08. 163 المؤرخ في4 جوان 2008و التي تقع تحت سلطة وزير العدل و هي الجهاز استشاري دائم مكلف بآرائه و دراسته في جميع المسائل المرتبطة بالقانون الدولي الإنساني وتسهر في مجال صناعة السياسة الخارجية. [3]

3 . هيكل تنفيذ السياسة الخارجية الجزائرية :

إن قرارات السياسة الخارجية الجزائرية يصنعها بالضرورة الأفراد، ذلك أن البعد الإنساني قد يؤثر على خيارات السياسة الخارجية ، من خلال جملة من العوامل المشتركة بين البشر و التي تؤثر في طريقة إدراكهم وردود أفعالهم لبيئتهم الدولية، حيث تؤثر العوامل الشخصية في تبني خيارات سياسة معينة،هذه العوامل و ردود الأفعال تترجمها الأطراف غير الرسمية المختلفة و الأكثر تأثيرا فهذه الفواعل قد اكتسبت رسائل للتأثير في سير الأحداث و الأزمات السياسية كما أنها سهلت على صناع القرار

[1]. رئاسة الجمهورية,مرسوم رئاسي رقم 402.02مؤرخ في 2002/10/26,يحدد صلاحيات سفراء الجمهورية الجزائرية , الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية,ع,01,2002/12/79.

[2]. رئاسة الجمهورية, مرسوم رئاسي رقم174.04مؤرخ في 2004/06/12يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية, الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية,ع,39 ,2004/06/16.

[3]. رئاسة الجمهورية, مرسوم رئاسي رقم29.04مؤرخ في 2004/06/12 يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية , الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية,ع ,39 , 2004/06/16.

السياسي الخارجي عملية الحوار و التواصل بين الشعوب[1]، فهيكل تنفيذ السياسة الخارجية يبرز في مجموعة من الأجهزة نجدها ممثلة فيما يلي :

. رئيس الجمهورية ،وزير الخارجية ،السفارات المتواجدة عبر مختلف البلدان ، الوزير المنتدب المكلف بالشؤون المغربية والإفريقية ،البرلمان وأجهزة الدولة المختلفة .

- رئاسة الجمهورية ممثلة في رئيس الجمهورية مكلف بتنفيذ السياسة الخارجية للأمة حيث تنص المادة 91من الدستور على:

يضطلع رئيس الجمهورية بالإضافة إلى السلطات التي تخولها إياه صراحة أحكام أخرى في الدستور بسلطات و صلاحيات عديدة خاصة فيما يخص السياسة الخارجية من بينهما:

. يقرر رئيس الجمهورية السياسة الخارجية للأمة و يوجهها .

. يبرم رئيس الجمهورية المعاهدات الدولية و يصادق عليها.

حيث نجد الرئيس بوتفليقة لطالما كان منذ توليه الحكم سيد الموقف الخارجي فالمجهود الدبلوماسي الجزائري في فترة الرئيس بوتفليقة كان مجهودا شخصيا سواء في الصياغة أو الأداء إذ نجد رئيس الجمهورية دائما الحضور شخصيا في الندوات أو الملتقيات الدولية و الزيارات المستمرة للدول في كل القارات ، خاصة خلال عهدته الأولى حيث انه قام 32 زيارة رسمية في ظرف سنتين. [2]

- وزير الخارجية من مهامه إدارة الأعمال الدبلوماسية و العلاقات الدولية بين الدول و يعبر عن مواقف الجزائر و يتخذ الالتزامات الدولية باسم الدولة و يقود المفاوضات

[1]. منيرة بودردابن ,دور الدبلوماسية غير الرسمية في تنفيذ السياسة الخارجية (دراسة حالة الولايات المتحدة الأمريكية),مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ,قسم العلوم السياسية علاقات دولية ,جامعة قسنطينة ,2009/2008,ص4.

[2]. محمد بوعشة ,الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوي في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الأثوبية ــ الإريثيرية , بيروت: دار الجيل للنشر والطباعة والتوزيع ,2004,ص164.160.

،وهو أيضا مكلف بتنفيذ السياسة الخارجية للأمة[1]، ومن بين المهام الموكلة إلى وزارة الخارجية دستوريا جمع مساهمات الدول و المتعاملين الذين من شانهم المشاركة في ترقية الاقتصاد المالي، التجاري ، و الثقافي و كذلك تشجيع الاستثمارات الأجنبية في الجزائر[2]

- تلعب السفارات المتواجدة عبر مختلف البلدان دورا كبير في تنفيذ السياسة الخارجية، حيث يعتبر السفير ممثلا لرئيس الجمهورية الذي يعتبر بصفته مفوضا للحكومة الجزائرية لدى دول أو منظمات متعددة. و للسفير مهام متعددة نذكر أبرزها :

– التعريف بسياسة الجزائر في الخارج و تعزيز علاقات الصداقة و التعاون مع البلد المعتمد له.

– السهر على حماية و ترقية مصالح الجزائر في البلد الموجود فيه.

– إعلام وزارة الخارجية بظروف إقامة الجالية الجزائرية.

– تزويد وزير الشؤون الخارجية بالمعلومات و التطورات لمساعدته في إدارة التطورات الدولية.[3]

- الوزارة المنتدبة المكلفة بالشؤون المغربية و الإفريقية: من المهام الموكلة إليها تتولى التعاون الثنائي في العلاقات الجزائرية المغاربية و هي مكلفة بتشجيع التعاون الثنائي و تنفيذ القرارات المتعلقة بالتعاون الثنائي .[4]

- البرلمان و أجهزة الدولة المختلفة: حيث يعتبر البرلمان عنصر فاعل في تنفيذ السياسة الخارجية، فبناءا على طلب من رئيس الجمهورية أو رئيس إحدى الغرفتين يمكن للبرلمان أن يفتح

[1]. رئاسة الجمهورية , المرسوم الرئاسي رقم 403.02 الواد :14.2.1.

[2]. المرسوم الرئاسي رقم 403.02,مرجع سابق.

[3]. المرسوم الرئاسي رقم 403.02,مرجع سابق.

[4]. المرسوم الرئاسي رقم 403.02,مرجع سابق.

مناقشة حول السياسة الخارجية و يمكن أيضا أن تتوج هذه المناقشة عند اقتضاء بإصدار البرلمان المنعقد بغرفتيه المجتمعتين معا، لائحة يبلغها إلى رئيس الجمهورية.[1] و استنتاجا لما سبق و من خلال تصريح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الذي يقول فيه: " اعتقد أن منصب وزير الخارجية بالنسبة لرئيس الدولة ما هي إلا مسالة ثقة قبل كل شيء لان صلاحيات الخارجية هي من صلاحيات الرئيس و من ثم فالإنسان الذي يقع عليه الاختيار كان لابد أن يحظى بالثقة إلى ابعد الحدود"[2] نستنتج أن الثقة و العلاقة الشخصية بين الرئيس و المكلفون بالمهام في قطاع الشؤون الخارجية ، هي أيضا لها مكانتها إلى جانب التشاركية و إلى المؤسساتية ، حتى و أن لم تكن لهم أي خبرة أو تخصص في المجال.

[1]. دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ,المادة148,المؤرخ في مارس2016.

[2]. عبد العزيز بوتفليقة , حديث صحفي لتلفزيون الإمارات , أبو ضبي الخميس2000/02/17.

خلاصة الفصل الأول :

لقد لقي مفهوم السياسة الخارجية اختلاف كبير من المفكرين لكن عموما هي الخطة التي تسعى الدول من خلالها تحقيق مصالحها الوطنية ، ورسم السياسة الخارجية يتأثر بمجموعة من العوامل والمحددات التي تساهم في تشكيلها . وتساهم السياسة الخارجية في فهم التوجهات الخارجية للدول وفهم علاقاتها مع الدول الأخرى وتمكن السياسة الخارجية من فهم الاستراتيجيات القومية للدول تجاه بيئتها الخارجية و مدى نفوذها وحجم أدوارها الخارجية ،كما تمكن من معرفة أسباب ضعف أدوار دول أخرى في علاقاتها مع باقي الدول .

لذا وجب على الجزائر امتلاك سياسة خارجية رزينة ذات فعالية متناغمة مع السياسة الداخلية بسد الثغرات الأمنية فنظرا للأزمة الداخلية التي مرت بها الجزائر منذ بداية التسعينات وأيضا مكانتها الجيوسياسية على مستوى عدة دوائر جعل منها دولة مهددة من ناحية أمنها الحدودي والداخلي ، وخاصة بعد نهاية الحرب الباردة وأحداث 11سبتمبر 2001 التي أحدثت تغيير عميق في مفهوم الأمن القومي والسياسة الخارجية حيث يعتبر الأمن القومي من محددات السياسة الخارجية الأساسية التي تترتب عنها آثار مباشرة على الأمن القومي للدولة في مفهومه الشامل .

الفصل الثاني: المغرب العربي
دراسة في الهيكل والأهداف

الفصل الثاني: المغرب العربي دراسة في الهيكل والأهداف.

منطقة المغرب العربي من المناطق ذات البعد الاستراتيجي الهام عبر تطور العصور، حيث كانت هذه الأخيرة مهدا لتفاعل العديد من الظواهر الإنسانية والحضارية عبر التاريخ، بالإضافة لموقعها ذو البعد الحيوي في مجال السياسة الدولية في العصر الحالي، إذ تتوسط اتجاهات مسارح الأحداث العالمية، وتمثل أحد المنافذ الأساسية، ومناطق النفوذ الرئيسية لعديد الحركيات ذات البعد المحلي والدولي، لذا كان لا بد من التطرق في هذا المبحث إلى تجليات هذه الأهمية من خلال البحث في مكنونات هذه المنطقة، طبيعيا واجتماعيا وسياسيا، بحسب ما تقتضيه أي دارسة جيوسياسية ، والتي تستدعي ضرورة إدراج التحاليل التي تقوم بربط العلاقة بين ظروف ومراحل تشكل الأنظمة السياسية ومختلف الفواعل الموجودة على المستويين الوطني والدولي، وربطهما بالفضاء الجغرافي لقياس درجة التأثير المتبادل، لذلك سيتم تناول في هذا المبحث جميع البنى المكونة لشخصية الدولة المغاربية، والتي لا تكاد تمييز بينها في عديد المظاهر، في حين يبدو التمايز جليا في مكونات أخرى.[1]

[1]. ياسين سعيدي ,**التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي**, الجزائر :مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ,جامعة محمد بن أحمد,2016/2015,ص38

المبحث الأول: أهداف إنشاء المغرب العربي.

وهذا ما نصت عليه معاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي في مادتها الثانية :

- تمتين أواصر الأخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها بعضها ببعض.
- تحقيق تقدم ورفاهية مجتمعاتها والدفاع عن حقوقها .
- المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف .
- نهج سياسة مختلفة في مختلف الميادين ، وهذه السياسة المشتركة تهدف بدورها إلى تحقيق:

. في الميدان الدولي : تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء و إقامة تعاون دبلوماسي وثيق بينها يقوم على أساس الحوار .

. في ميدان الدفاع: صيانة استقلال كل دولة من الدول الأعضاء .

. في الميدان الاقتصادي : تحقيق التنمية الصناعية والتجارية والاجتماعية للدول الأعضاء واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لهذه الغاية خصوصا بإنشاء مشروعات مشتركة وإعداد برامج عامة ونوعية في هذا الصدد .

. في الميدان الثقافي :إقامة تعاون يرمي إلى تنمية التعليم على اختلاف مستوياته وإلى الحفاظ على القيم الروحية والخلقية المستمدة من تعاليم الإسلام السمحة وصيانة الهوية القومية العربية واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لبلوغ هذه الأهداف خصوصا بتبادل الأساتذة والطلبة وإنشاء مؤسسات جامعية وثقافية ومؤسسات متخصصة في البحث تكون مشتركة بين الدول الأعضاء .[1]

أما بالنسبة للأهداف الحقيقية نجد:

[1]. معاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي, يمكن الإطلاع عليها من الرابط الموالي :
https://www.umaghrbarabe.org/?q=ar , تم الإطلاع عليها يوم : 2022/4/8

الأهداف السياسية : وتعتبر من أهم الأهداف التي يسعى الاتحاد لتحقيقها:

_ مجابهة أي مخاطر وتحديات تتعرض لها المنطقة المغاربية .

_ المحافظة على استقلالها والمساهمة في إزالة كل صورة النزاعات الإقليمية .

_ صيانة السلام المؤسس على العدل والإنصاف.

تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء وذلك لإقامة تعاون دبلوماسي وطيد بينها على أساس الحوار.[1]

الأهداف الأمنية والدفاعية :

_ من خلاله تعل الدول الأعضاء في الاتحاد في ميدان الدفاع على صيانة استقلال كل من الدول الأعضاء وهذا مبدأ من المبادئ العام للعلاقات الدولية .

_ كما تتعهد الدول الأعضاء في الإتحاد بعدم السماح بأي نشاط أو تنظيم فوق ترابها يمس أمن أي دولة أو نظام .

_ كما تتعهد بالامتناع عن الانضمام إلى أي تحالف أو تكتل عسكري أو سياسي يكون موجها ضد الاستقلال السياسي أو الوحدة الترابية للدول الأعضاء .[2]

_ الأهداف الاقتصادية :

[1]. عائشة مصطفاوي, **اتحاد المغرب العربي {دراسة في التحديات والمعوقات 1999.1964}**, مذكرة ماستر :قسم العلوم السياسية ,20142013,ص 60.

[2].كاهنة أشرار ,لامية موايسي , **رهانات بناء اتحاد المغرب العربي بين المعوقات الداخلية والتحديات الخارجية** , مذكرة ماستر :علوم سياسية ,جامعة تيزي وزو, ص 42.

جاء في مضمون معاهدة إنشاء الاتحاد المغاربي أن التعاون فيما بين الدول هو الأساس لتحقيق حياة أفضل لهذه الشعوب والدفاع عن حقوقها وتقوية أواصر الإخوة بينهم ، ولتنفيذ ذلك اتبعت هذه الدول ما يلي :

ـ تطوير القطاع الصناعي على أساس علمي حديث .

ـ تطوير القطاع الزراعي وتوفير حاجات دول المغرب العربي من المنتجات الزراعية والصناعية .

ـ إزالة الحواجز الجمركية وتسهيل حركة نقل البضائع والأشخاص والخدمات والسلع ورؤوس الأموال.

ـ توحيد أسس التعامل النقدي والهيكل الضريبي بغرض حماية الصناعات الوطنية من المنافسة الأجنبية.

ـ تطوير الموارد البشرية وتدريبها عل تسيير المؤسسات المالية والاقتصادية والاتحادية .

ـ تطوير المرافق العامة وتطبيق أحد الطرق العلمية لتحقيق النمو المغاربي .[1]

الأهداف الثقافية :

ـ إقامة تعاون يرمي إلى تنمية التعليم على مختلف مستوياته .

ـ الحفاظ على القيم الروحية والثقافية والأخلاقية وصيانة الهوية العربية الإسلامية .

تبادل الأساتذة والطلبة وإنشاء المؤسسات الجامعية والثقافية ، وإنشاء مراكز مشتركة وبرامج في المجلات العلمية المختلفة بين الدول المغاربية .[2]

[1]. براكة داهية , **إشكالية الأمن الإقليمي المغاربي في ظل التهديدات الأمنية الجديدة** , مذكرة ماستر : علوم سياسية , جامعة تيزي وزو , ص 34

[2]. عائشة مصطفاوي , مرجع سابق الذكر , ص 61.

المبحث الثاني: بنية المغرب العربي.

قبل التطرق إلى هيكلة أو بنية المغرب العربي يجب التطرق إلى مفهومه ، ولقد تعددت المفاهيم حول تسمية منطقة المغرب العربي ومجموع الدول المكونة لها تبعا للمنطلقات الفكرية والإيديولوجية للمؤلفين الغربيين والعرب، وإجمالا يمكن التطرق إلى المفاهيم التالية:

مصطلح المغرب العربي فيتكون من شقين :

المغرب: وهو مصطلح لغوي ذو دلالات جغرافية، قصد به الكتاب العرب الاتجاه الأصلي الذي يحدد مغرب الشمس، على عكس المنطقة الواقعة في شروق الشمس والتي تسمى بالمشرق.

أما لفظ العربي: فإنه امتداد لحيز الدول العربية ، وهو مفهوم حضاري إيديولوجي.[1]

يطلق على المنطقة اسم أرض البرابرة باعتبار أصل سكان المنطقة بربري، كما توصف المنطقة بشمال إفريقيا كونها تقع في الجزء الشمالي من القارة الإفريقية المواجهة للقارة الأوروبية والتي يفصلها عنها البحر الأبيض المتوسط، وقد ظهر هذا المصطلح أثناء الحرب العالمية الأولى عند فرض الحماية الفرنسية والاسبانية على المغرب سنة 1912التي جاءت بعد الحماية الفرنسية على تونس سنة 1881 واحتلال الجزائر عام1830 فأصبحت دول شمال إفريقيا الثلاث تحت السيطرة الفرنسية تشمل إقليما جغرافيا، ثقافيا وسياسيا أكثر وضوحا وتميزا من السابق، كما أن هذه التسمية يفضلها الأوروبيون لأنها تهدف إلى إنكار عروبة هذه الدول وكأنها جسم غريب عن الأمة العربية، وبالتالي إهمال الإرث الحضاري لدول المنطقة وامتدادها الثقافي و العروبي الإسلامي.[2]

[1]. ياسين سعيدي ,مرجع سابق الذكر ,ص39.

[2]. أحميدة محمد السنوسي، **الاتحاد المغاربي في الجغرافيا الاقليمية والاجتماعية والسياسية**، ، ليبيا: جامعة الفاتح,طرابلس,1999,ص 2423.

ويذكر بول بالتا أن المغرب العربي الكبير من سنة 1910 إلى غاية 1964 كان يعرف ثلاث أقطار وهي تونس و الجزائر والمغرب، أما البلدان الآخران ليبيا فقد نظر على أنها دولة تتبع المشرق العربي وموريتانيا دولة افريقية.[1]

ولكن بعد عودة النشاط المغاربي في المغرب العربي فيما بعد الاستقلال على مستوى وزراء الاقتصاد سنة1964 [2] أخذ مصطلح المغرب العربي مكانته، وأصبح يتداول في أوروبا نفسها، والذي يمثل القسم الغربي من العالم العربي للتمييز بينه وبين المشرق العربي الذي يضم الشرق الأوسط والشرق الأدنى ، ولكن بالرغم من هذه التسميات المتعددة فإن المغرب العربي يتألف من وحدة إستراتيجية متميزة ويتكون من خمس بلدان هي: الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا وموريتانيا، وذلك باعتبارها تشكل المغرب الكبير الموجود في شمال القارة الإفريقية، وتشكل بلدانه بالإضافة إلى القرب الجغرافي فيما بينهم و التشابه في التضاريس والمناخ ، [3] وهذا ما توضحه الخريطة السياسية للمغرب العربي:

خريطة رقم3 الخريطة السياسية للمغرب العربي.

المصدر:http://www.google.dz/imgres?imgurl=http%3A%2F%2Fauto.img

[1]. Paul.B.Alta, **Le Grand Maghreb de indépendance à l'an 2000**, 1990 ,p27 . La Phonic, Alger

[2]. محمد بلقاسم , **وحدة المغرب العربي فكرة وواقعا 1954 . 1975**, الجزائر: دار البصائر الجديدة ,2013,ص387.

[3]. أحميدة محمد السنوسي ,مرجع سابق الذكر , ص 2423.

و باعتباره يقع شمال القارة الإفريقية، طبيعيا يطل المغرب العربي على البحر المتوسط الذي يحده شمالا بساحل طوله 4837 كلم، وعلى المحيط الأطلسي غربا بساحل طوله 3146 كلم، في حين تمتد حدوده على اليابسة شرقا مع كل من مصر والسودان، غربا مع دول الساحل الإفريقي. أما فلكيا يمتد المغرب العربي، ما بين خطي طول 25 ° شرقا(الحدود الليبية المصرية) و 17 ° غربا(تحديدا الساحل الأطلسي لموريتانيا)، ويتحدد من الشمال إلى الجنوب، بين دائرتي عرض 37 °شمالا(بنزرت الليبية) و 18 ° جنوبا(الحدود الجزائرية) وبذلك يتربع المغرب العربي على مساحة تقدر ب:5،782،141 كلم^2. *

وهي موزعة بينها كالأتي:

- الجزائر: 2،381،741 كلم^2.
- ليبيا: 1،759،540 كلم^2.
- موريتانيا: 1،030،700 كلم^2.
- المغرب: 446،550 كلم^2.
- تونس: 163،610 كلم^2 .

موقع بلاد المغرب العربي جعل منها منطقة استقطاب حضاري وتنافس دولي، فهي معرضة لضغوط خارجية بدءً ا بالرومان وانتهاء بالهيمنة الأمريكية المعاصرة، هذا ولعل نظرة متفحصة في خريطة العالم السياسية تحدد لنا مواصفات موقع بلاد المغرب، فهي تتوغل في إفريقيا قارة المستقبل والإمكانيات الخام وتنفتح على أوروبا، حيث مركز الثقل الصناعي والتأثير الحضاري المعاصر ،وتتصل بالمشرق العربي وباقي الأقطار الإسلامية حيث تتوفر الثروات الطبيعية وتتركز حاليا الأطماع الاستعمارية والمخططات الصهيونية، ولا تنغلق عن باقي القوات الدولية الكبرى في العالم المعاصر

كالولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي سابقا والصين واليابان ودول أمريكا اللاتينية، وهذا ما جعل بلاد المغرب العربي تكتسي أهمية قصوى وبعدا دوليا في مجال التوازنات الإقليمية والعلاقات الدولية.[1]

يشكل المغرب العربي كتلة جغرافية موحدة متناسقة ذات خصائص مماثلة، لا توجد حواجز طبيعية فاصلة بينها، وتتخللها الأقاليم الجغرافية عرضا، وقد هيأت هذه الأوضاع الجغرافية تشابها كبيرا في الظروف المناخية والاقتصادية والاجتماعية، ويسرت سبل التواصل بين أقطارها وعززت عبر العصور عوامل التبادل بينها.

أما بخصوص الشخصية الطبوغرافية لبلدان المغرب العربي فإنها ذو مميزات طبيعية متجانسة ،فنجد السهول الضيقة والمنقطعة في المناطق التلية المحاذية للشريط الساحلي، وما يتخللها من جبال وهضاب في حين تمثل المناطق الصحراوية مساحة شاسعة إذ تمتد على ما يفوق 4000 كلم انطلاقا من موريتانيا غربا إلى ليبيا شرقا. وبخصوص المناخ فانه يتسم بالتنوع، ففي المناطق الساحلية نجد مناخا معتدل الحرارة في فصل الصيف وبارد ودافئ مصحوبا بأمطار خلال الشتاء، ويتغير هذا المناخ كلما توغلنا باتجاه المناطق الصحراوية أين تعرف درجة الحرارة ارتفاعا شديدا وأمطار تكاد تكون منعدمة.[2]

ويعطي هذا الموقع الجغرافي المتميز أهمية كبيرة لمنطقة تعتبر محور تلاقي أربع أبعاد جيوستراتيجية هامة ومترابطة، بدءا بالبعد المتوسطي وامتداداته الأوروبية شمالا، فالبعد الإفريقي جنوبا، والبعد الشرق أوسطي شرقا، امتدادا إلى الخليج العربي وآسيا وأخيرا البعد الأطلسي غربا،[3] فمنطقة المغرب العربي محور تقاطع ثلاث قارات أوروبا ، أفريقيا وآسيا، مما يزيد المنطقة أهمية إستراتيجية بالغة، إضافة إلى

*هذه المساحة لا تضم الصحراء الغربية (أما بالصحراء الغربي فمساحة المغرب العربي تقدر ب6,048,141 كلم^2).

[1]. ناصر الدين سعيدوني، **وحدة المغرب العربي بين الحتمية التاريخية والواقع المعاش**، المجلة الجزائر للعلاقات الدولية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، العدد: 03،1986 ، ص54.

[2]. صبيحة بخوش، **اتحاد المغرب العربي: بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية 1989 . 2007** , الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2010 ، ص 7

[3]. عبد الحليم بن مشري، **التنافس الدولي في منطقة المغرب العربي**، الدوحة، قطر ندوة المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة, 17- 18فيفري 2013 ، ص 43

موقعها البحري المتميز شمالا على امتداد 4000 كلم من شريطه الساحلي المطل على البحر الأبيض المتوسط جعل من دول المنطقة نقاط مراقبة على الملاحة البحرية، كما يعتبر الشريط البحري لحوض البحر الأبيض المتوسط الذي تطل عليه دول المغرب العربي ممرا رئيسيا في العمليات التجارية ،[1] وهذا ما توضحه الخريطة الموالية :

خريطة رقم4 توضح أهمية الموقع الجغرافي للمغرب العربي.

المصدر : http://www.voyagesphotosmanu.com/carte_maghreb.html

إذا كان الموقع الجغرافي يسهم في تقارب الشعوب فإن ما تحمله هذه الشعوب من مقومات حضارية وقيم مشتركة هو المكون الأهم في مسار توحدها، وتجانسها السياسي والاجتماعي ،ولعل أهمها:

[1]. Hatem Ben Salem, **Le Maghreb sur L'échiquier méditerranéen** (**défense nationale**) Le comité d'études de défense nationale N07, Paris, Juillet 1989, p 6 – 7.

➢ اللغة:

إن وحدة المجتمع من وحدة اللغة، فاللغة المشتركة إذن ليست مجرد وسيلة تسهل الاتصال بين البشر فقط، بل هي غالبا ما تعطي الفرد شعورا بالانتماء إلى ذلك المجتمع.[1] وهذا ما هو متواجد في منطقة المغرب العربي ، حيث تكتسي اللغة العربية بعدا وطنيا وقوميا وقد كانت ولا تزال أداة الحفاظ على الهوية الوطنية والتجانس حيث أن وحدة اللغة توجد نوعا من ذلك الشعور والتفكير الموحد لديهم، وتقوي الروابط الفكرية والعاطفية بينهم، وإذا ما عدنا إلى أصل اللغة العربية في المنطقة فهي لغة وافدة ارتبطت بالفتوحات الإسلامية في المنطقة حيث استقر باستقرار الإسلام فيها، وهي بذلك تشكل إرثا مشتركا لكل الشعوب المغاربية. وقد نصت على ذلك كل. دساتير الدول المغاربية على أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية في الدول المغاربية الخمسة.[2]

➢ الدين:

تعتبر الوحدة الدينية عامل من عوامل الترابط الاجتماعي، لأن للدين أربطة روحية يقوي أواصر التماسك بين الأفراد، ويقل ذلك التلاحم ويتلاشى في المجتمعات التي لا تتوافر فيها هذه الوحدة، بشكل يؤدي إلى التنازع والتباعد وعدم الاستقرار، من هذا المنطلق فقد شكل الدين دوارا هاما في مسار تطور الشعوب، كما شكل في عديد البناءات الاجتماعية والسياسية أساسا لشرعية السلطة ،هذا الأمر يجعلنا نقف على حقيقة موازية لا يمكن إغفالها، فمثلما كان الدين عاملا لبناء وحدة الشعوب وتماسكها، كان في كثير من الأحيان أداة سيطرة فعالة لبعض الأنظمة السياسية بهدف تثبيت شرعيتها وديمومتها من جهة، أو أداة تحريض أو في سبيل الضبط الاجتماعي والسياسي [3]، وبالعودة إلى شعوب منطقة المغرب العربي فإنها تجسد ذلك التناغم والتلاحم في أسمى درجاته، باسم

[1]. ياسين سعيدي , مرجع سابق الذكر ,ص 41.

[2]. عبد اللطيف عبيد، **المسألة اللغوية في المغرب العربي جذورها وأثرها في تشكيل الهوية وتحديد الانتماء**، ليبيا: مجلة الجامعة المغاربية، العدد02، 2007 ، ص17.

[3]. علي خليفة الكواري وآخرون، **الاستبداد في نظم الحكم العربية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ,2005, ص 122 .

الإسلام، فالمنطقة المغاربية ليست موحدة دينيا بالإسلام السني فحسب، بل هي موحدة مذهبيا بالمذهب المالكي، كما أن الدول المغاربية بشكلها الحديث قامت على هذا الأساس إذ يعتبر الإسلام في دساتير هذه الدول من المبادئ التي لا تقبل التفاوض أو المزاحمة.[1]

- التاريخ:

إذا كانت اللغة هي روح الأمة فالتاريخ هو محدد قيمها وهويتها وإذا ما عدنا إلى تاريخ المغرب العربي الطويل فانك لا تستطيع أن تفصل بين جوانبه عند تحديد مراحل تطور تاريخه، فهو يشكل كتلة موحدة في صناعة هذا الإرث، حيث شهد المغرب العربي لقاءات حضارية مختلفة تعامل معها وفق معادلة التحدي والاستجابة اغتناء وسلبا، تأثرا وتأثيرا، ومن بين هذه الحضارات نذكر حضارة الفينيقيين في القرن 9 قبل الميلاد ، ثم الحضارة الرومانية، وصولا إلى الحضارة الإسلامية التي شكلت تحولا فارقا في تطور البناء الحضاري للمنطقة ككل، بالإضافة إلى مقاومة الاستعمار الأوروبي خلال القرنين الماضيين إلى غاية تحقيق الاستقلال وبناء الدولة المغاربية الحديثة، كل هذه الأحداث سمحت بتحديد وعاء الهوية التاريخية المشتركة كنتيجة للمسار الموحد للشعوب المغاربية.[2]

[1] طويل نسيمة، **أثر المتغيرات الدولية على مسار التجربة التكاملية الدولية**، مداخلة ألقيت ضمن أشغال ملتقى بعنوان: مسار التكامل المغاربي بين الاعتبارات القطرية والتحديات الخارجية، جامعة بسكرة: أيام 6.5 مارس، 2009.

[2]. ياسين سعيدي , مرجع سابق الذكر, ص42.

خلاصة الفصل الثاني :

أدى التنافس الغربي بين دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية إلى التمكن من السيطرة على أسواق العالم منذ انهيار الاتحاد السفياتي وظهور تكتلات عديدة ومختلفة وهذا ما دفع دول المغرب العربي للتكامل والاتحاد من أجل تحقيق الأمن و الاستقرار والتنمية والتطور الاقتصادي

في حين تكتسب منطقة المغرب العربي أهمية استراتيجية كبيرة جعلته محل جذب واستقطاب واهتمام القوى الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وأيضا الدول الأوروبية التي تقع شمال المتوسط لاعتبارات اقتصادية وسياسية وتاريخية وأمنية ، ويعتبر موقعه الجغرافي أهم مكون يعطيه جاذبية حيث يمتد بين الحوض المتوسط شمالا إلى الصحراء الكبرى جنوبا مما يجعل منه همزة وصل حيوية بين افريقيا وأوروبا و العالم العربي .

إلا أن الاتحاد المغاربي يواجه تحديات وعراقيل عديدة أعاقت مسيرته أدت إلى جموده ، وخاصة في ظل التغيرات الجديدة التي طرأت على الإقليم ، وظهور تهديدات أمني جديدة تهدد أمنه واستقراره ، وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل الموالي من معرفة مجمل التهديدات التي تحاصر المنطقة وكيف كانت علاقة الجزائر مع كل دولة من دول الاتحاد في ظل هذه التهديدات والتطورات .

الفصل الثالث : توجهات وأدوار السياسة الخارجية الجزائرية تجاه المغرب العربي

الفصل الثالث : توجهات وأدوار السياسة الخارجية الجزائرية تجاه المغرب العربي .

في العلاقات الدولية يجب وجود تفاعل بين الدول وتترجم هذه التفاعلات إلى سياسة خارجية حيث تعتبر هذه الأخيرة هي المفتاح الذي يحدد تفاعل وحضور الدولة بشخصيتها في المجتمع الدولي ،وقد ارتبطت السياسة الخارجية بالبعد الأمني الذي يعنى بإيجاد استراتيجية شاملة ومتكاملة تختص بتحقيق أمن الدولة في الداخل والخارج ما يحقق لها الأهداف المسطرة لتحقيق الاستقرار والتقدم ، وقد تطور مفهوم الأمن نظرا لتحول طبيعة التهديدات وأنماط التفاعل في النظام الدولي وتغير مفهومه من مفهوم مرتبط بالقوة العسكرية إلى مفهوم أشمل و أبعد ، ويرتبط نجاح السياسة الخارجية على كافة الأصعدة لأي دولة بسلوكها السياسي وردود الأفعال الدولية اتجاهها ومدى تغلغلها والتأثير في بيئتها الخارجية .

وهذا ما سيتم تناوله في كلا المبحثين ، ففي الأول سنتطرق في الجزء الأول منه دور الجزائر في أزمة تونس المتمثلة في توقيف البرلمان وكذا تعديل الدستور وأيضا العلاقة بينهما كيف كانت خاصة فترة حكم كل من عبد المجيد تبون الرئيس الجزائري والرئيس التونسي قيس السعيد، حيث نرى هنا ان المحددات الإقتصادية والأمنية هي المتحكمة في علاقة الجزائر بتونس، أما الجزء الثاني منه سنتطرق فيه الى موقف الجزائر من الأزمة الليبية وما المجهودات التي قامت بها لحلحلة هذه الأزمة وهذا لتضرر حدودها أي المتحكم في هذه العلاقة هو البعد الأمني؟

المبحث الثاني من هذا الفصل سنتحدث فيه في جزئه الأول عن بعد السياسي لعلاقة الجزائر بالمغرب وإحداثيات القطيعة بينهما، وأهم الأسباب التي دفعت البلدين لهذا القرار، أما الجزئ الثاني منه سنتحدث عن البعد الإقتصادي في علاقة الجزائر بالجارة الموريطانية واذا بعد التذبذب في هذه العلاقة؟

المبحث الأول : العلاقات الجزائرية التونسية والليبية :

1_ المحددات الاقتصادية والأمنية في العلاقات الجزائرية التونسية :

بعد استقلال كل من الجزائر وتونس ظهرت الكثير من الخلافات السياسية وهذا لاتجاه حكومة البلدين إلى سبل مختلفة فالرئيس الحبيب بورقيبة لم يخفي ميله أنذاك للمعسكر الغربي في حين كانت الثورة الجزائرية مرتبطة بعمق بالمعسكر الاشتراكي ، ورغم الاستقرار الذي كانت تشهده علاقة البلدين ببعض إلا أنها كانت تعرف لحظات توتر وفتور في بعض الأحيان .

تكثفت العلاقات خلال فترة الاحتلال الفرنسي إذ كان من الضروري عمل البلدين معا من أجل مواجهة العدو المشترك ، فاندلعت المقاومة التونسية 1952 وبعدها بعامين الثورة التحريرية الجزائرية ، وباسترجاع تونس استقلالها أصبحت قاعدة خلفية تقدم الدعم للجزائريين خلال الثورة، وتعتبر أكبر أزمة مرت على البلدين هي عندما أرادت تونس الاتفاق مع فرنسا على تمرير الأنبوب الفرنسي الذي ينقل النفط الجزائري عبر أراضيها .حيث اعتبر هذا اعتراف تونس بمطالبة فرنسا للصحراء الجزائرية وكل هذا كان عند مجيء الجنرال شارل ديغول ، وبعد استقلال الجزائر أصبحت العلاقات بين البلدين وطيدة في زمن ما بعد الربيع العربي عقب اندلاع الثورة التونسية التي أسقطت نظام الرئيس التونسي السابق زين العابدين بن علي ، حاولت الجزائر النأي بنفسها عن إمكانية إقلاع المسار الديمقراطي بتونس ، وبدأت العلاقات بين الجزائر وتونس تشهد كثافة في التعاون في جميع المجالات خاصة من ناحية التنسيق الأمني لمواجهة الإرهاب .

وبعد الإعلان عن نتائج الانتخابات الرئاسية وفوز قيس السعيد بشكل رسمي بأكثر من ثلثي أصوات الناخبين،وتوليه منصب الرئاسة بدأ في إجراءاته الاستثنائية 25 جويلية 2021 توالت أحداث بارزة من تجميد لاختصاصات البرلمان إلى إعلان حله نهائيا الأربعاء 30مارس 2022 مما سبب أزمة ، وقد شملت هذه الإجراءات أيضا رفع الحصانة عن نواب البرلمان و إعفاء رئيس الحكومة هشام لمشيشي وتعيين حكومة جديدة و إصدار تشريعات بمراسيم رئاسية وحل المجلس الأعلى

للقضاء ، وجاءت تلك الإجراءات بعد أن شهدت بعض المدن التونسية مظاهرات واشتباكات لمحتجين مع القوى الأمنية للمطالبة بتنحي الحكومة وحل البرلمان في تصعيد للغضب ، في ظل تفشي سريع لفيروس كورونا أنذاك وتدهور الوضع الاقتصادي . ومن ابرز القرارات أيضا التي اتخذها الرئيس التونسي أيضا تعديل الدستور رغم تأكيده المتكرر على احترام الدستور و التزام بمقتضياته إلا أنه يعتبر دستور 2014"كالحذاء الذي صنع على المقاس" فقد تحدث عن هذا يوم 11سبتمبر 2021 وقال عن احتمالية تعديل الدستور الذي أقر في عام 2014

وفي ظل هذه الأزمة والأحداث التي تمر بها تونس فضلت الجزائر الوقوف موقف الحياد بين مختلف الأطراف ولكن هذا لا يعني أن الجزائر لم تدعم تونس أو لم تقف معها في أزمتها على العكس وهذا ظهر جليا في مجمل الاتصالات والزيارات التي كانت في وقتها بين البلدين ، ففي حين كان وزير الخارجية التونسي عثمان الجرندي يشرح الوضع العام في بلاده لنظرائه في مختلف دول العالم ، بادر الرئيس سعيد في اليوم الموالي من قراراته الاستثنائية إلى مكالمة نظيره الجزائري وقد تم تبادل مستجدات الأوضاع بالشقيقة تونس ورغم تأكيد الرئيس تبون على عدم بوحه في أغلب لقاءاته عن بما أخبره به الرئيس سعيد إلا أنه لمح أن " المحادثات كانت تدور حول سبب المعضلة السياسية التي تشهدها تونس ، وقال أن وجود هذه الأزمة ربما لأن تونس اختارت نظاما لا يتماشى مع تركيبة العالم الثالث ،و ذلك بالإشارة إلى النظام البرلماني الذي اعتمدته منذ الإطاحة بالرئيس الأسبق الرئيس زين العابدين بن علي .[1]

اعتبر البعض أن الدور الجزائري في الأزمة التونسية نابع من حرصها على استقرار تونس لأن الهم الأكبر للجزائر هو استقرار حدودها لأن تونس الدولة الوحيدة المستقرة سياسيا إلى حد ما في المحيط الإقليمي للجزائر .

[1]. قسم التحرير , العلاقات الجزائرية التونسية : ارتباط تاريخي ومصير مشترك , يمكن الإطلاع عليه من الرابط التالي: https://www.wassitmag-dz/,تم الإطلاع عليه يوم 2022/05/17.

من أهم الزيارات التي كانت بهاته الفترة الزيارة التي قام بها الرئيس عبد المجيد تبون إلى العاصمة تونس استجابة لدعوة رسمية من الرئيس التونسي قيس سعيد ، وقد رافقه في هذه الزيارة عدد من وزراء الحكومة للتوقيع على اتفاقيات تعاون بين البلدين والتحضير لانعقاد اللجنة المشتركة العليا التي يرأسها رئيسا الحكومة للبلدين ، وهذا بهدف حلحلة معوقات تنفيذ بعض الاتفاقيات خصوصا التي تتعلق بمناطق التبادل الحر الثلاث الموقع عليها منذ 2008 وتنمية المناطق الحدودية [1]

وتندرج هذه الزيارة في إطار تمتين علاقات الأخوة المتجذرة بين الشعبين الشقيقين وتوسيع مجالات التعاون والارتقاء به إلى مستوى نوعي يجسد الانسجام التام والإرادة المشتركة لقيادتي البلدين وشعبيهما ،وتتعلق أيضا بالجانب الاقتصادي لأن الجارة الشرقية تعيش واحدة من أصعب فتراتها ، وهي تنتظر من الجزائر مساهمة لحل وضعها الاقتصادي المتأزم في حين أمر الرئيس تبون بوديعة قيمتها 150 مليون دولار للبنك المركزي التونسي عام 2019، كما قدم تسهيلات للجارة الشرقية بخصوص دفع فاتورة الغاز و المحروقات المصدرة من جارتها الغربية وكان ذلك خلال زيارة الرئيس التونسي إلى الجزائر فيفري 2020[2] ، وفي هذا المجال سيسعى كل من عبد المجيد تبون وقيس سعيد إلى إعطاء دفع جديد للشراكة بين البلدين بعد أن تراجعت بسبب الوضع السياسي المتذبذب الذي مرت به الجزائر منذ استقالة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة أفريل 2019 وعدم وجود رئيس للبلاد .

ويعد الاستثمار والطاقة والسياحة والنقل من بين الملفات الأساسية التي طرحت للنقاش بين الرئيسين ، حيث تسعى تونس إلى استقطاب مستثمرين جزائريين جدد لاسيما في قطاعي الطاقة والصناعة ، وكذا رفع عدد السياح الجزائريين بتونس وفي مقابل اعتماد تونس على الجزائر في مجال الغاز والنفط تعتمد الجزائر على تونس في مواد كالزيوت النباتية، المعدات الصناعية ، الحديد الصلب

[1]. العلاقات الجزائرية التونسية, , يمكن الإطلاع عليه من الرابط التالي : simpolified/العلاقات-الجزائرية-التونسية/ https://www.marefa.org/, تم الإطلاع عليه يوم 2022/05/17

[2]. محمد مسلم , الرئيس تبون في تونس بعد 37سنة, , يمكن الإطلاع عليه من الرابط التالي: الرئيس-تبون-في-تونس-بعد-37-سنة/ https://www.echoroukonline.com تم الإطلاع عليه يوم2022/05/17.

وغيرها من المواد، وتسعى تونس كثيرا لمضاعفة نسبة مبيعاتها لتدارك الانخفاض في صادراتها تجاه السوق الليبية بسبب الوضع المتردي والنزاع المسلح القائم بين الليبيين .[1]

وتأتي زيارة الرئيس تبون إلى تونس الشقيقة قبل أسبوع من الانتخابات الرئاسية والتشريعية في ليبيا حيث شكلت أزمتها صداعا للبلدين على مدار عقد من الزمن والذي زاد الوضع تعقيدا هو تحول هذا البلد إلى مسرح للاعبين الإقليميين و الدوليين ، ويعتبر موقف الجارتين متطابق من ناحية هذه الأزمة ، فقد كان الحديث عن الأزمة الليبية من بين الملفات التي تم مناقشتها خلال زيارة الرئيس التونسي إلى الجزائر ، وذكر أن تونس والجزائر قد أعلنتا في أعقاب مؤتمر برلين عن رفضهما لأي تدخل عسكري في ليبيا و أيضا مساندتهما للحوار الداخلي بين كل الفرقاء الليبيين ، من أجل التوصل إلى حل سياسي بعيدا عن العنف والحرب .[2] وسيتم التطرق إلى موقف الجزائر من الأزمة الليبية بالتفصيل في الجزء الموالي من هذا المبحث .

2_ البعد الأمني في العلاقات الجزائرية الليبية:

إن الوضع الأمني بليبيا عرف عدة تحديات خطيرة نتيجة التدخل الأجنبي في الأزمة الليبية التي في الأصل هي مشكل داخلي تطور إلى أزمة إقليمية ودولية ، بحيث شهدت ليبيا منذ نظام القذافي سنة2011 تدهورا أمنيا خطيرا وبسبب ذلك انتشرت فوضى في مختلف أرجاء ليبيا ، كما أصبحت عملية تأمين الحدود الليبية من أكبر التحديات التي تواجهها ليبيا حتى دول الجوار .[3]

تولى العقيد معمر القذافي الحكم في ليبيا بعد انقلاب 1969 حيث ألغى الحكم الملكي وأنشئ الجمهورية العربية الليبية ، واستمر في حكم البلاد 42 سنة حتى ثورة 17فيفري 2011 التي

---

[1]. طاهر هلني ,الرئيس التونسي قيس سعيد يتوجه إلى الجزائر في أول زيارة له في الخارج , يمكن الإطلاع عليه من الرابط التالي: https://www.france24.com/ar/20200201 ,تم الإطلاع عليه يوم : 2022/05/17.

[2]. محمد مسلم , الرئيس تبون في تونس بعد 37سنة, نفس المرجع السابق,2022/05/17.

[3]. المجلة الجزائرية للدراسات السياسية ,**التدخل الأجنبي في الشؤون العربية وتداعياته على الأمن القومي العربي (دراسة حالة ليبيا)** :المجلد7, العدد 2, ديسمبر 2020,ص 19.

أسقطت نظام حكمه بعد قتال شرس ،وتميزت فترة حكمه باختزال الحكم في شخصه أي أنه انفرد بالحكم ولم يسعى إلى إنشاء مؤسسات حقيقية بليبيا ، وهذا ماميز الثورة الليبية عن الثورة التونسية والمصرية التي كانت بها مؤسسات للدولة ، لذا وصفت ثورة 17 فيفري بأنها ثورة شعبية أكثر من كونها حراكا سياسيا منظما .

وقبل انطلاق الثورة في فيفري 2011 استدعى الليبيون ذكرى الاحتجاجات التي وقعت ب17فيفري 2006أمام القنصلية الإيطالية في بنغازي على خلفية الرسوم المسيئة للرسول عليه الصلاة والسلام والتي قمعتها السلطات ووقع ضحيتها 10قتلى واعتقال 150 فرد ، وفي 2011 استبقى النظام الليبي الحدث يوم 15فيفري باعتقال محامي أسرا ضحايا مجزرة سجن أبو سليم (والتي وقعت في 17فيفري 1996وراح ضحيتها ما يقرب من 1600من الليبيين الذين أعدمتهم سلطات القذافي ميدانيا وتعد هذه المجزرة إحدى أبرز القضايا التي حركت الثورة الليبية عام 2011) الذين اعتادوا على الاعتصام بين الحين والآخر ، فخرجت مظاهرات عفوية في مدينة بنغازي تطالب بالإفراج عن المحامي، قابلها النظام بقمع شديد تسبب بمقتل عدد من المتظاهرين ، ومنه كانت بداية الثورة ، وخلال خمسة أيام انهارت قوات النظام في بنغازي وأصبحت في قبضة الثوار ثم انتقلت التظاهرات إلى طرابلس وبعدها بقية المدن الليبية .

وكان كل من طبيعة المجتمع الليبي القبلية وتكديس السلاح وانتشاره دور كبير في نشوء الجماعات المسلحة ، وتشاركت الجهود الداخلية مع التدخلات الخارجية وأدت إلى سقوط نظام القذافي ومقتله في أكتوبر 2011، وكانت تحركات الشعب الليبي تتراوح بين الانتفاضات والمظاهرات الشعبية والانشقاقات داخل الجيش والحكومة ، وأبرزها استقالة عدد من الوزراء ، بالإضافة إلى التدخل الدولي من خلال قرار مجلس الأمن رقم 1973ساعد على دعم الثوار ووصول الأسلحة لهم عقد تحييد الطائرات الغربية لقوات القذافي وتمكين الثوار من الإستلاء عن مخازن السلاح المتوفرة

بكثرة ، وهذا ما أدى إلى تصاعد وتأجج حدة الأزمة بالإضافة إلى العوامل المرتبطة بالبيئة الداخلية المتعلقة بالنسيج الاجتماعي والبنى الاقتصادية والسياسية في ليبيا .[1]

يكمن تلخيص الأسباب التي أدت إلى بروز الأزمة الليبية في النقاط الموالية :

_ الحكم الفردي للقذافي وتداعياته .

_ النفط وما ارتبط به من نظام ريعي .

_ قوة حضور وتأثير القبلية في المجتمع و النظام السياسي الليبي .

- تعثر المسار الانتقالي والتحول لمسار العنف والسلاح وضعف السلطة المركزية و انتشار المجموعات المسلحة المتناحرة (بعد سقوط نظام القذافي).

_ الموقع الجغرافي .

وكغيرها من الأزمات كان للأزمة الليبية آثار متعددة أبرزها ما يتعلق بالتهديدات الأمنية، فنجد الجزائر من بين الدول التي كان للأزمة الليبية تأثير على أمنها القومي وهذا لتشاركها مع ليبيا الحدود بشكل مباشر . وما جعل الجزائر حساسة وبشدة لتصاعد الأحداث في ليبيا منذ بدايتها هو ما تركته الأزمة من مخلفات و تداعيات المستويات الاقتصادية والأمنية والاجتماعية والجيوسياسية أيضا لتعرضها لاضطرابات مشابهة طوال سنوات والتي عرفت بالعشرية السوداء 1991/2002.

وهذه الحساسية كانت بمحلها ففي جانفي 2013 شن تنظيم "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي "هجوما على المنشأة "عين أميناس " للغاز بالجزائر التي تم فيها احتجاز رهائن جزائريين وأجانب أنذاك حتى تدخل الجيش الجزائري .ونتيجة لارتفاع الهواجس الأمنية الجزائرية بادرت هاته الأخيرة بنشر تعزيزات عسكرية على طول الحدود المشتركة مع ليبيا ، وأيضا احتمالية لخلق تهديدات

[1]. مركز دراسات الشرق الأوسط ,**الأزمة الليبية إلى أين؟** :العدد13, مارس2017,ص7. 14.

للسلم الأهلي الداخل الجزائري و يأتي في مقدمة ذلك تأثيرات التدخلات على المستوى الإقليمي التي تتمثل في التدخلات القطرية والإماراتية والتي جاء جانب منها بالتنسيق مع التدخلات المصرية (حالة الإمارات)، التركية (حالة قطر)، وأيضا من تأثيرات الأزمة الليبية على الأمن القومي الجزائري البعد الجيو سياسي وذلك بسبب التداخل الجغرافي بين البلدين وكون ليبيا تمثل عمق وامتداد حيوي للجزائر ، فوجود قوى دولية وإقليمية على حدودها ما يسمح لها بالتجسس على تحركات الجيش الجزائري ، وأما على المستوى الاجتماعي فأن الجزائر كانت متخوفة من امتداد مكونات اجتماعية قبلية بين البلدين كما هو في حالة قبائل " الطوارق" ، وأيضا الحراك الانفصالي في منطقة القبائل شمال شرق الجزائر وقد تجددت هذه المطالب الانفصالية في الحراك الأخير عام 2019. أما على المستوى الاقتصادي فقد تسببت الأزمة في تعطيل المصالح الاقتصادية للجزائر بليبيا والتي في مقدمتها يأتي امتلاك الجزائر لشركة الطاقة سونطراك لثلاث حقول نفطية منتجة في منطقة غدامس الحدودية ، بالإضافة إلى أنبوب الغاز الجزائري المتجه إلى إيطاليا عبر أقصى الساحل الغربي لليبيا ،و أيضا مشروع "سونلغاز " المعطل لتصدير ثلاث آلاف ميغاواط من الكهرباء للشركة الليبية للكهرباء وأيضا كون ليبيا تمثل سوقا هاما للنقل الجوي.[1]

ويستند موقف الجزائر من الأزمة الليبية إلى جملة من المبادئ المستمدة من العقيدة الأمنية التقليدية التي ورثتها منذ استقلالها من الاستعمار الفرنسي ، وتقوم هذه العقيدة على جملة من" اللاءات " منها: لا لانتهاك سيادة الدول والتدخل في شؤونها الداخلية ، لا للتدخل الأجنبي في الصراعات الداخلية ، لا للخيار العسكري لتسويتها ،لا لتدخل الجيش الجزائري خارج حدود البلاد . فالاستقلال له قيمة في إدراكات صانع القرار الجزائري وهذه القيمة مرتبطة على نحو وثيق بإرث حرب

[1]. علياء محمد عبد الجواد المنصوري, **تأثير الأزمة الليبية على الأمن القومي لدول شمال أفريقيا (الجزائر أنموذجا 20202019)** مذكرة ماجستير : في العلوم السياسية, جامعة الشرق الأوسط, 2021,ص101.109.

تحرير الجزائر من الاستعمار الفرنسي الذي دام طويلا .[1]

ولهذا حرصت الجزائر بعد انطلاق الحرب الأهلية في ليبيا عام 2011على تجنب اتخاذ أي موقف داعم لطرف الثوار وذلك من خشية رد فعل القذافي المضادة وفي ذات الوقت لم تطالب برحيل القذافي أو تقر بإدانته .لكن سرعان ما اتجهت العلاقة بين الجزائر والمجلس إلى التوتر بعدما اتهمت الجزائر من قبل المجلس بدعم نظام القذافي وفتح الحدود لإمداده بالأسلحة والمقاتلين في الحرب الأهلية عام 2011بين الثوار ونظام القذافي .

وقد برز موقف الجزائر بالضبط فيما يتعلق برفض تدخل حلف شمال الأطلسي "الناتو "، حيث صوتت بالرفض على قرار الجامعة العربية الصادر في 12مارس2011 والذي دعا الأمم المتحدة إلى التحرك عسكريا وفرض منطقة حظر الطيران في ليبيا ، ما مهد وأعطى الشرعية لإطلاق عمليات حلف الناتو بليبيا بموجب القرار الدولي رقم 1973 الصادر عن مجلس الأمن عام 2011. وبعد عمليات الناتو مع قيادة فرنسا لها زادت حساسية الجزائر حيث تعتبر فرنسا عدوها اللدود ،وحضور فرنسا المستمر وتدخلها كان أحد أهم محركات المساعي الجزائرية تجاه الأزمة الليبية .

وكانت الاستجابة الأولى التي بادرت بها الجزائر تأمين الحدود مع ليبيا وهذا القرار جاء بعد زيارة رئيس المجلس الانتقائي مصطفى عبد الجليل إلى الجزائر بعد اعتراف الجزائر به في 23سبتمبر2011.

وبعد اندلاع الحرب الأهلية الليبية الثانية منذ 2014 وانقسام البلاد سياسيا وعسكريا تبنت الجزائر موقف عدم الانحياز لا لحكومة الوفاق أو خليفة حفتر و الجيش الوطني الليبي .وعدم التورط في تقديم الدعم و اسناد مباشر أو غير مباشر لأي من الطرفين مع السعي لتقديم لدعم وتقديم مبادرات لحل والتسوية السلمية ، خلاف لما اتجهت إليه بعض الدول العربية و الإقليمية الأخرى التي انحازت

[1]. وحدة الدراسات السياسية ,**الموقف الجزائري من الأزمة الليبية بين التغيير والاستمرارية** : المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية , سلسلة تقييم حالة , يمكن الإطلاع عيه من الرابط الموالي :
https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/The-Algerian-Position-on-Libya.aspx?fbclid=IwAR0_NJpDl8XFu17j_JvwX-ZxKqFViwQFo5DZhM1aK97DfA1EuGTb8AG2GRc , تم الإطلاع عليه 2022.

لأحد الأطراف كمصر، قطر ، الإمارات ، تركيا ، وأيضا رفضت أي تدخل عسكري أجنبي في ليبيا وكذلك رفضت أي مقترحات بالتقسيم ، وهذا ما عبر عنه الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون برفض "الصوملة " في تصريح له . بالإضافة إلى التزام الجزائر بدعم المبادرات السلمية .[1] وبقيت على هذا الموقف رغم استمرار المواجهات المسلحة.

بعد الأزمة التي عصفت بالجزائر عام 2019التي تمثلت في الحراك الشعبي الجماهيري ثم انتخاب رئيس جديد للبلاد في ديسمبر 2019 ثم توليه الحكم في 19ديسمبر2019وهنا عاد دور الجزائر وبأكثر فعالية تجاه الأزمة الليبية ، وتزامن هذا مع تقدم حفتر وقوته في عملية عسكرية اتجاه طرابلس في أفريل 2019 استمرت حتى جانفي 2020 وكان موقف الجزائر معارضا لإسقاط طرابلس وهذا لعدم اعتراف الجزائر بقوات حفتر أنها جيش غير رسمي لليبيا ، وأكدت بذلك تمسكها بالحل السلمي بناءا على قاعدة اتفاق الصخيرات رافضة سيناريو الحسم العسكري المدعوم من طرف دول إقليمية (مصر، الإمارات) و في هذا السياق جاءت مشاركة الرئيس الجزائري تبون في مؤتمر برلين حول ليبيا والذي أكد بيانه الختامي على" وقف إطلاق النار وحظر التسلح بليبيا وعودة جميع الأطراف إلى المسار السياسي ورفض أي تدخل أجنبي" [2]

ثم عقد مؤتمر آخر استضافته الجزائر مع دول الجوار في 22جانفي بهدف بحث نتائج مؤتمر برلين إلا أن هذه المؤتمرات والتحركات الدبلوماسية لم تأتي بنتيجة واستمر القتال وتصاعد فيما بعد . وبالإضافة للمجهودات المستمرة للجزائر لحل الأزمة قام الرئيس تبون باقتراح عقد جولة مشاورات بين طرفي الصراع في ظل تسارع الأحداث بما فيها نقل تركيا مقاتلين مرتزقة من سوريا ،وفي مقابل هذا حديث مصر عن تسليح القبائل في شرق ليبيا .

---

[1]. علياء محمد عبد الجواد المنصوري, **تأثير الأزمة الليبية على الأمن القومي لدول شمال أفريقيا (الجزائر أنموذجا 20202019)**, مرجع سابق الذكر , **ص** 116.115.

[2]. عباس ميموني , موقف جزائري أكثر وضوحا من الأزمة الليبية ... ماذا تغير؟, يمكن الإطلاع عليه من الرابط التالي: https://www.aa.com.tr/ar2583485, تم الإطلاع عليه 2022/05/18.

وقد سعت أيضا الجزائر لتعزيز دورها الدبلوماسي في حل الأزمة الليبية وذلك عبر ترشيح وزير الخارجية الجزائري الأسبق رمطان لعمامرة لتعيينه مبعوثا للأمم المتحدة إلى ليبيا خلفا للباني غسان سلامة ، والذي استقال في 2مارس 2020، وهو الترشيح الذي قبلته الأمم المتحدة وطرحه للتصويت في مجلس الأمن في الجلسة المنعقدة بتاريخ 9أفريل إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية رفضت الاقتراح .[1] وهذا راجع للتقاطعات المعقدة بين أمريكا والجزائر في ما يخص الملف الليبي وهذا ما أكده المحلل السياسي وأستاذ القانون الدولي إسماعيل خلف الله والذي يرى أن العلاقات الجزائرية الأمريكية قد شهدت اختلاف حاد في المواقف حول ما يجري في ليبيا ، إذ تبين أن واشنطن وراء معارضة تعيين رئيس الدبلوماسية الجزائري السابق رمطان لعمامرة كمبعوث أممي لليبيا وقبل سنوات حالت دون مواصلت جلسات الحوار بين الأشقاء الليبيين في الجزائر ونقلتها إلى مدينة صخيرات بالمغرب، إذ يمكن القول أن نجاح أي مبادرة تطرحها الجزائر مرهون بالمقاربة التي تنتجها إدارة الرئيس الأمريكي المنتخب جو بايدن حيال هذه القضية.[2]

[1]. علياء محمد عبد الجواد المنصوري, مرجع سابق الذكر , ص 118-117.

[2]. نهال دويب , عودة تبون تحرك الاتصالات الدبلوماسية ...الجزائر على خط حل الأزمة الليبية , يمكن الإطلاع عليه من الرابط التالي :

https://www.ennharar.com/arabic/politics/arabi_world/almaghreb_alarabi/06012021111020656, تم الإطلاع عليه 2022/05/18.

المبحث الثاني : العلاقات الجزائرية المغربية والموريتانية .

1_ البعد السياسي في العلاقات الجزائرية المغربية:

تجمع الدولتين عوامل عدة مشتركة من لغة ودين وثقافة ، لكن فرقهما النظام السياسي الحاكم وما أملاه من خلافات ونزاعات وتحالفات دولية ، خاصة إبان الحرب الباردة هذا ما أدى إلى مسارات متفرقة بينهما ومتباعدة ومختلفة تماما عن التوافق الذي كان يصبغ علاقتهما عند اشتراكهما معا في النضال ضد المستعمر الفرنسي، فقد شهد الكفاح المشترك ضد الاستعمار وحدة مصائر ومصرات ولطالما اعتمدت الجزائر على الحدود المغربية واتخذتها كقاعد خلفية لجبهة التحرير الوطنية الجزائرية ، وإلى حين تاريخ استقلال الجزائر ارتبطت النخب في البلدين بعلاقات وثيقة .[1]

وقد كان آخر خلاف أو مشكل يمس البلدين هو قرار قطع العلاقات الدبلوماسية وهذا كان بإعلان من وزير الخارجية أنذاك رمطان لعمامرة ، وكان هذا القرار كرد فعل للجزائر على أفعال المغرب العدائية المتواصلة ضدها وقد حمل رمطان لعمامرة صناع القرار المغربيين مسؤولية تردي العلاقات بين البلدين ، وقد أشار إلى أن هذا القرار لا يعني تضرر مواطني البلدين وستمارس القنصليات دورها المعتاد .ورغم هذا التأكيد إلا أن المغرب اتجه لغلق سفاراته بالعاصمة الجزائر على أن يعود الطاقم الدبلوماسي إلى المملكة .

وكرد فعل عن هذا القرار أعرب رئيس الحكومة المغربي عن تفاجئه به وعبر عن أسفه الشديد حيث أن هذا القرار جاء بعد الدعوة الثالثة التي وجهها الملك محمد السادس للمصالحة .

وقرار قطع العلاقات الجزائرية المغربية لم يكن الأول حيث كانت المغرب هي الأسبق له في عام 1976وهذا اعتراضا على اعتراف الجزائر ب" الجمهورية الصحراوية" وجاء ذلك بعد عام من قيام

[1]. الهام رشيدي , العلاقات الجزائرية المغربية : سجال عبر التاريخ , يمكن الإطلاع عليه من الرابط التالي : https://comegieendowment.org/sada/87056/ment , تم الإطلاع عليه يوم 2022/05/22

الراحل حسن الثاني بتنظيم المسيرة الخضراء التي شارك فيها 350ألف شخص بهدف استرجاع منطقة الصحراء التي يعتبرها المغرب امتداد لأراضيه بعد انتهاء الاحتلال الاسباني .[1]

وعلى مدار تاريخهما المشترك ، كانت مشكلة الصحراء الغربية شوكة في جنب العلاقات الجزائرية المغربية والسبب الرئيسي للعداء بين البلدين ، فالمغرب يعتبر المستعمر الاسبانية السابقة جزء لا يتجزأ من أراضيه ويعتبر هيمنته عليها مسألة كرامة وطنية تعتمد عليها سياستها الخارجية ، وأما الجزائر فهي تدعم " البوليساريو "التي تطالب باستقلال الإقليم، ولكن على الرغم من محورية قضية الصحراء الغربية في الصراع المغربي الجزائري إلى أنها في الحقيقة مجرد عذر يستند إليه كلا البلدين لتبرير وتغطية السبب الحقيقي للصراع وهو التنازع على الأرض والرغبة في السيطرة الإقليمية التي هيأت التربة لاندلا ع حرب بينهما تركت أثرا لا يمحى في علاقاتهما ببعض .[2]

وقد شرح" بيير فرميرن" أسباب هذا التوتر الذي أدى إلى قطع العلاقات بين البلدين :

حيث نجد أن من بين الأسباب المباشرة أو الفورية التي أدت لنشوب الأزمة توقيع " اتفاقيات أبراهام " بين المغرب وإسرائيل 2020إضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول الخليج ، وبموجب هذا الاتفاق تعترف واشنطن بمغربية الصحراء الغربية ويمثل ذلك داعيا كافيا للحرب خاصة أن المغرب رفع رصيده على المستوى الدبلوماسي في الآونة الأخيرة معززا بذلك مكانته بالساحة الدولية في حين ظلت الجزائر على الهامش ، بالإضافة لقضية " بيغاسوس "التي زادت الأمر حدة بحيث قد تكون الرباط قد تجسست على هواتف العديد من المسؤولين الجزائريين عبر استخدام برنامج معلوماتي إسرائيلي ، وهذا كان كفيل بتأجيج الغضب إزاء تطبيع العلاقات المغربية الإسرائيلية .[3]

---

[1]. نوفل الشرقاوي , **تاريخ القطيعة بين المغرب والجزائر** , يمكن الإطلاع عليه من الرابط التالي:
https://www.inddependentarabia.com/node/254316 , تم الإطلاع عليه يوم 2022/05/22 .

[2] . الهام رشيدي,نفس المرجع السابق , https://comegieendowment.org/sada/87056/ment

[3]. طاهر هاني , قطع العلاقات بين الجزائر والرباط قد " يكسر" المغرب العربي لزمن طويل , يمكن الإطلاع عليه من الرابط التالي:
https://www.france24.com/ar , تم الإطلاع عليه يوم 2022/05/22 .

وأيضا اتهمت الجزائر المغرب بأنها على علاقة بالمسؤولين عن إشعال الحرائق في منطقة القبائل مما ساهم في تفاقم الأزمة بين البلدين حتى كانت الجزائر قد أصدرت بيانا على إثر اجتماع استثنائي للمجلس الأعلى للأمن في 18 أوت 2020، الذي خصص لتقييم الوضع العام عقب سلسلة الحرائق التي عرفتها البلاد ، حيث أشارت إلى ثبوت ضلوع الحركتين الإرهابيتين "الماك" و " الرشاد" في إشعالها وكذلك تورطهما في اغتيال المرحوم جمال بن سماعيل ، وأضافت الرئاسة أيضا أن المجلس قرر تكثيف المصالح الأمنية لإلقاء القبض على المتورطين وكل المنتمين للحركتين الارهابيتين لاسيما " الماك" التي تتلقى دعم ومساندة الأطراف الأجنبية خاصة المغرب والكيان الصهيوني .

واتهمت الرئاسة الجزائرية كذالك المغرب بقتل ثلاث من مواطنيها في قصف بسلاح متطور قالت أنه وقع في المنطقة الحدودي بين موريتانيا والصحراء الغربية المتنازع عليها وتوعدت أن الأمر لن يمر مرور الكرام أي من غير عقاب ، وجاء هذا البيان أو الاتهام بعد أيام قليلة من إصدار الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون قرار بعدم تجديد عقد استغلال خط أنابيب الغاز الذي يزود اسبانيا بالغاز الجزائري مرورا بالمغرب ، ما يعني أن إمدادات الغاز الجزائري لاسبانيا ستقتصر على أنبوب الغاز البحري " ميدغاز "الذي وضع في الخدمة سنة 2011.[1]

وفي ظل هذه الاتهامات توجه المغرب للجزائر كذلك مجوعة من الاتهامات فبعد العداء بين النظامين الذي نشب بسبب نزاع تقسيم الحدود وصل حد المواجهة العسكرية خلال "حرب الرمال" تتهم المملكة الجزائر بالعمل على تقوية شوكة "جبهة البوليساريو " عبر منحها جزءا من أراضيها ودعمها ماليا كما تتهم الرباط المخابرات الجزائرية بالضلوع في تفجير فندق " الأطلس أسني " بمدينة مراكش عام 1999الذي ردت عليه الجزائر وقتها بغلق الحدود البرية مع المغرب ، وأيضا في مجموع الاتهامات تتهم المغرب بالتعاون مع مدريد بنقل زعيم " البوليساريو " إبراهيم غالي إلى أحد المستشفيات الاسبانية بشكل سري لعلاجه .[2]

[1]. نوفل الشرقاوي , مرجع سابق الذكر , https://www.inddependentarabia.com/node/254316

[2]. الأزمة بين الجزائر والمغرب : ما أبرز المحطات في علاقات البلدين؟, يمكن الإطلاع عليه من الرابط التالي :https://www.bbc.com/arabic/middleeast-5834870 , تم الإطلاع عليه يوم 2022/05/22.

2_ البعد الاقتصادي في العلاقات الجزائرية الموريتانية :

إن العلاقة بين الجزائر وموريتانيا كانت تعاني من سلسلة أزمات منذ مجيء الرئيس محمد ولد عبد العزيز إلى الحكم حيث رفضت الجزائر في بداية عهده الاعتراف بالانقلاب العسكري الذي جاء به للسلطة، ثم اعترفت بحكمه لاحقا، وفي غضون سنوات حكم ولد عبد العزيز شهدت العلاقة الكثير من الأزمات أشهرها عندما طردت الحكومة الموريتانية دبلوماسيا جزائريا عام 2015 وقابلت الجزائر القرار بالمثل.[1]وكذالك نجد أن العلاقة بين الجزائر وموريتانيا التي تعرف تذبذبا مستمرا تجلى من خلال إغلاق نواكشوط لحدودها البرية مع الجزائر سنة 2017 تعاني من العامل الخارجي أحيانا حيث يرى بعض المحللين السياسيين أن العلاقة بين الجزائر وموريتانيا كانت على مدار تاريخها خاضعة لتأثير العامل الأجنبي، فموريتانيا تعرضت للتجاهل من الجارة الكبرى الجزائر، وهو ما فتح الباب أمام تدخل دول أجنبية في العلاقة ،و أيضا عدم وجود ثقة بين القيادة السياسية في البلدين من جهة ثانية.حيث أعلنت السلطات الموريتانية انذاك الشريط الحدودي مع الجزائر منطقة عسكرية مغلقة وممنوعة على المدنيين، بسبب النشاط الكبير لمهربي المخدرات حسبها. وأكد بيان لوزارة الدفاع الموريتانية "منع كافة مواطنيها العابرين والقاطنين في المنطقة العسكرية المغلقة شمال البلاد، من أي تحرك مدني في هذه المنطقة لصعوبة التمييز بين المدنيين المسالمين ومهربي المخدرات الذين اجتاحوا المنطقة مؤخرا". ولم تصدر السلطات الجزائرية أي رد رسمي بشأن هذا القرار، علما أن هذه الحدود لا يوجد بها معبر رسمي أو حركة كبيرة للسلع والأشخاص.[2]

وهذا الإعلان يعبر و بكل تأكيد عن أزمة كبيرة في العلاقة الثنائية بين البلدين، ويجب هنا أن نربط القرار بقرار ثان على قدر كبير من الأهمية وهو انخراط موريتانيا في المبادرة الدفاعية الجديدة لدول

[1]. عبد الرزاق عبد الله ,العلاقات الجزائرية الموريتانية ماذا وراء التذبذب المستمر , تحليل, يمكن الاطلاع عليه من الرابط الموالي:https://www.aa.com.tr/ar/866275,تم الإطلاع عليه يوم 2022/05/22.

[2]. عبد الحكيم حذاقة, الجزائر و نواكشط تتوجهان نحو تعزيز التعاون العسكري والأمني بالمنطقة , يمكن الإطلاع عليه من الرابط التالي: https://www.aljazeera.net/news/politics/2021/1/11 , تم الإطلاع عليه يوم 2022/05/22.

الساحل التي لا تضم الجزائر وتتكون من موريتانيا مالي النيجر بوركينافاسو وتشاد وجاءت بمبادرة فرنسية، وهو القرار الذي يكشف عن تدهور خطير في علاقة الجزائر بجيرانها الجنوبيين.

ويرى البعض أن العلاقة بين البلدين الجارية وقعت ضحية العلاقة الشخصية بين المسؤولين في الجزائر وفي نواكشوط فالمتابع لتاريخ العلاقة بين البلدين يمكنه أن يكتشف بسهولة أن العلاقة خضعت طيلة تاريخها الممتد لـ 5 عقود للعلاقة الشخصية بين زعماء البلدين، وكانت تتأثر أحيانا بخلافات شخصية بين زعماء الدولتين" دون تقديم تفسير أكثر لطبيعة ذلك.[1]

وقال الدكتور جار الله حسين "الجزائر وموريتانيا تحتاجان لإعادة بناء الثقة، وإقامة شراكة استراتيجية لأن أي تدهور في العلاقة لا يخدم البلدين الجارين." وهذا مانراه في الآونة الأخيرة ، فقد عرفت العلاقات الثنائية قفزة نوعية منذ فتح المعبر الحدودي عام 2018، وشيء طبيعي أن تراهن الجزائر على الموقع الاستراتيجي لموريتانيا من أجل تصدير بضائعها ومنتجاتها المختلفة إليها، ولدول غرب أفريقيا [2]

وقد شهدت العلاقات الجزائرية الموريتانية حركة نشطة 2021تصدرتها زيارة رئيس أركان الجيش الموريتاني الفريق محمد بمبه مكت للجزائر على رأس وفد عسكري هام.وأوضح بيان لوزارة الدفاع الجزائرية أنّ الزيارة التي استغرقت 3 أيام تندرج في إطار تعزيز التعاون العسكري بين البلدين، والتقى خلالها الفريق مكت نظيره الجزائري الفريق السعيد شنقريحة.وأكد أنّ المناسبة كانت "فرصة للطرفين لاستعراض حالة التعاون العسكري وتبادل وجهات النظر حول القضايا الراهنة ذات الاهتمام المشترك، على ضوء تطور الوضع الأمني السائد بالمنطقة."

من جهة أخرى، جددت الجارتان إرادتهما لتعزيز التعاون الثنائي في مجال الصحة إثر زيارة عمل قادت الوزير الجزائري عبد الرحمان بن بوزيد على رأس وفد هام إلى نواكشوط . ومن جانبه دعا وزير

[1]. عبد الرزاق عبد الله ,العلاقات الجزائرية الموريتانية ماذا وراء التذبذب المستمر , تحليل, يمكن الاطلاع عليه من الرابط الموالي:https://www.aa.com.tr/ar/866275,تم الإطلاع عليه يوم 2022/05/22.

[2]. عبد الحكيم حذاقة, نفس المرجع السابق.

الصحة الموريتاني ضيفه الجزائري إلى مساعدة بلده لإطلاق نظام رصد ومراقبة الأوبئة، إضافة إلى دعم إصلاح> المستشفيات والتكوين والبحث العلمي والصيانة وتبادل الخبرات في الحقل الصحي.و على الجانب الآخر كشف المدير العام للتجارة الخارجية بالجزائر خالد بوشلاغم أنّ حصة منتجات بلاده من إجمالي الواردات الموريتانية من البلدان الإفريقية قد بلغت 20% عام2020. وكان وزير خارجية موريتانيا إسماعيل ولد الشيخ أحمد قد قال في فيفري 2021خلال استقباله من طرف الرئيس عبد المجيد تبون، أن علاقة بلاده مع الجزائر "ممتازة وإستراتيجية." بعدها بأسابيع قليلة، حطّ وزير الخارجية الجزائري صبري بوقدوم الرحال بنواكشوط، ليعلن من هناك أن بلاده "ستشرع في مزيد من التعاون والتشاور والتنسيق مع موريتانيا" مؤكدا حينها "وجود تفاهم كبير فيما يخص الوضع الدولي الراهن بالمنطقة المغاربية."

وهذا ما يعمل عليه الرئيس الحالي الجزائري عبد المجيد تبون وما نراه جليا في الفترة الأخيرة حيث أكد على أن العلاقات بين الجزائر وموريتانيا "عريقة وتعرف تطورا لافتا ازدادت وتيرته في المدة الأخيرة بفتح المعبر الحدودي."

وأوضح أن هذا المعبر الحدودي "أصبح بالفعل جسرا للتواصل بين سكان المنطقة الحدودية وضاعف من مستوى التبادل التجاري"، معتبرا أنه "مكسب هام تعزز بإنجاز آخر وهو اللجنة الثنائية الحدودية التي استحدثت مؤخرا برئاسة وزيري الداخلية للسهر على التعاون الثنائي في المناطق الحدودية ومتابعة التنسيق الأمني."

وشدد رئيس الجمهورية على أن علاقات التعاون والشراكة بين البلدين حققت "مكاسب في العديد من المجالات"، مشيرا إلى أنها "تتطلب اليوم توفير شروط ترقيتها وتذليل ما بقي من الصعوبات للوصول إلى التنمية المشتركة والمستدامة التي نتطلع إليها جميعا.وأضاف أنه "علاوة على العلاقات الثنائية المتميزة بين شعبينا"، فإن زيارة الرئيس الغزواني شكلت "فرصة لتبادل الرؤى ووجهات النظر حول مختلف المسائل التي تهم بلدينا ومجمل القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك خاصة الوضع في ليبيا وفي منطقة الساحل، وايضا العمل العربي المشترك الذي حظي في المحادثات باهتمام

خاص، لاسيما وأن الجزائر ستحتضن قريبا القمة العربية التي نأمل أن تكون قمة جامعة وموحدة للصف العربي. وقد أردف الرئيس تبون قائلا أنه "في ظل سياق دولي متأزم تطبعه التحديات والتهديدات، تطرقنا إلى أولوية تضافر جهودنا وتنسيق مواقفنا"، مشيرا إلى "تطابق وجهات النظر حول هذه القضايا وتوافق المواقف بشأنها ."

وخلص رئيس الجمهورية إلى التأكيد مرة أخرى بأن "الجزائر ستبقى حريصة على توطيد علاقات الأخوة وتوسيع مجالات التعاون بالتمكين لديناميكية جديدة تعزز الشراكة التي نتطلع إليها خدمة لشعبينا الشقيقين وللمنطقة."

ولقد وقعت الجزائر وموريتانيا يوم الثلاثاء على اتفاقيات تعاون ومذكرات تفاهم شملت عدة قطاعات وذلك على هامش زيارة الدولة التي قام بها الرئيس الموريتاني، و يتعلق الأمر باتفاقية التعاون في مجال التعليم العالي والبحث العلمي، وقعها وزير القطاع السيد عبد الباقي بن زيان ونظيرته الموريتانية أمال سيدي ولد الشيخ عبد الله.كما تم التوقيع في ذات المجال على برنامج تنفيذي لسنوات 2023/2024/2022 من قبل الوزيرين المذكورين . و من جهة أخرى تم التوقيع على برتوكول اتفاق تعاون في مجال الصحة من طرف وزير القطاع عبد الرحمان بن بوزيد والوزير الموريتاني للتشغيل والتكوين المهني طالب ولد سيد أحمد ، وكذا مذكرة تفاهم في مجال التكوين المهني وقعها وزير التكوين والتعليم المهنيين ياسين مرابي ونظيره الموريتاني.كما شملت التوقيعات أيضا مذكرة تفاهم في قطاع المؤسسات المصغرة ، وقعها عن الجانب الجزائري الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالمؤسسات المصغرة، نسيم ضيافات وعن الجانب الموريتاني وزير التشغيل والتكوين المهني طالب ولد سيد علي .[1]

[1]. محمد عبد الستار , ثوابت العلاقات الجزائرية والموريتانية , يمكن الإطلاع عليه من الرابط التالي :
https://www.alroeya.com/119-0/2190302 , تم الإطلاع عليه يوم 2022/05/22.

خلاصة الفصل الثالث:

وفي الأخير يمكن القول أن الجزائر كان لها اهتماما كبيرا بالأزمة التونسية حيث حرصت على استقرار تونس لأن الهم الأكبر للجزائر هو استقرار حدودها حيث تعرف الجزائر بحساسيتها خاصة من التدخلات الأجنبية في بؤر التوتر والنزاعات والتي صنعت تدريجا تطويق استراتيجي لها ،وبقيت تونس المتنفس الوحيد إذ أن دول الجوار تشهد أوضاع ساخنة سواء في ليبيا ، مالي، النيجر ، المغرب ، إقليم الصحراء الغربية.

أما بالنسبة للأزمة الليبية فقد كان موقف الجزائر منها هو نفسه على رغم التطورات التي عرفتها من جل الأطراف الإقليمية والدولية التي تفاعلت مع الأزمة الليبية ، فهي متواصلة في استغلال ثقلها الدبلوماسي غير منحاز تاريخيا مع إمكانية التدخل عسكريا لحماية أمنها القومي و في النهاية يبدو أن الجزائر تسعى للبقاء على مسافة تفصلها عن جميع أطراف النزاع المحليين والإقليميين .

أما فيما يخص التوترات الحالية بين الجزائر والمغرب لها آثار سلبية متعددة يجب التغلب عليها أو تبريرها ، بما في ذلك زرع بذور الكراهية في النسيج الاجتماعي للبلدين ، بالإضافة إلى تأثيرها على اقتصاديتهما ، وفي الواقع فإن شدة الصراع تحول إمكانيات الجزائر والمغرب التي يمكن أن تساهم في بناء المغرب الكبير على أساس الرغبة المشتركة للتقدم والنهوض إلى عنصر إضعاف وتفكيك ، وهذا ينظر إليه على أنه فشل أخلاقي للسياسيين والدول الذين يشاركون نفس الثقافة والتاريخ والمصير.

العلاقة الجزائرية الموريتانية رغم وجود عدة مواجهات سياسية بين الدولتين في الماضي إلا أن العلاقة بينهما دائما ما توصف بأنها علاقة صداقة متينة ومتميزة،فالجزائر تقوم بتوسيع استثماراتها بموريتانيا وهذا ما نشاهده في الأيام الأخيرة وما يؤكده الرئيس عبد المجيد تبون كذلك.

خاتمة

الخاتمة :

كانت الجزائر محل اهتمام القوى الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي كنموذج ناجح في محاربة الإرهاب ، وهذا الاهتمام نابع من الأهمية الجيواستراتيجية ذات الأبعاد الإقليمية والمتوسطية والإفريقية والعربية التي جعلت سلوكها الخارجي له مكانة هامة خاصة الجانب الأمني فللبعد الأمني في السياسة الخارجية اهمية على المستوى الدولي فهذه الأخيرة تعتبر الإطار العام لرسم السياسة الأمنية للدول قائمة على توظيف محددات عديدة كالمحدد الأمني لذا كان على الجزائر إعادة تأسيس سياسة خارجية تحسن توظيف مفهوم البرغماتية ، وهذا وفقا لعدم تدخل في الشؤون الداخلية للدول كأحد المبادئ الراسخة ، وتبني سياسة داخلية تكون محور تحركها باتجاه بيئتها الخارجية وبشكل خاص دول الجوار ، الحاملة للعديد من التهديدات للمصالح الحيوية الجزائرية ، فارتفاع مخاطر التهديدات الإرهابية والحراك العربي منذ 2011 والتهريب عبر الحدود زاد من الانفلات الأمني بالشريط الحدودي ما دعا الجزائر الأخذ بالحسبان هذه الأوضاع التي تعيشها المنطقة وتهدد وتمس البناء العقائدي الإيديولوجي للسياسة الخارجية الجزائرية وسعيا منها للحفاظ على أمنها عملت وفق استراتيجية رسمتها وتبنتها من خلال سياستها الأمنية .

ومن خلال ما سبق وتم تقديمه في الدراسة نستنتج أن الفرضيات المقدمة بالدراسة صحيحة وذات أهمية في إثراء الموضوع : فالسياسة الخارجية هي مجموعة نشاطات الدولة الناتجة عن اتصالاتها الرسمية مع مختلف فواعل النظام الدولي وفقا لبرنامج محكم التخطيط ومحدد الأهداف بغرض تغيير سلوكيات الدول الأخرى والمحافظة على الوضع الراهن في العلاقات الدولية ،وكل هذا يتأثر بالبيئتين الداخلية والخارجية.وعملية صياغة السياسة الخارجية الجزائرية نظرا لطابعها المعقد والسيادي تشترك في صياغتها العديد من مؤسسات الدولة ، فمنها ما يحدد الدستور الجزائري وضيفتها ومنها ما يقرره صانع السياسة الخارجية ألا وهو رئيس الجمهورية الذي يتمتع بصلاحيات واسعة في مجال السياسة الخارجية. أما محددات السياسة الخارجية فنعني بها العوامل البيئية التي تؤثر بشكل أو بآخر في السياسة الخارجية لأنه من الوحدات الدولية وتحدد السياسة الخارجية الجزائرية بالعديد من المحددات ،

يرجع بعضها إلى قدرات الدولة الاقتصادية ومواردها ومستوى تقدمها وتطورها ، وكذلك قدراتها العسكرية والثقافية السائدة في المجتمع والنسق الدولي الذي تنسج فيه .

وفي الأخير توصلنا لمجموعة من الاستنتاجات تتمثل في:

* مجمل العلاقات التي تربط الجزائر مع دول الجوار بالتحديد دول المغرب العربي تتحكم فيها قوى دولية كبرى وهذا فقط للإخلال بتوازنه وفك روابطه المتماسكة ، حيث يمثل تهديد ها بمكانته جيوستراتيجية المهمة .

* ترتكز السياسة الخارجية الجزائرية على مبادئ تاريخية في عقيدتها العسكرية وضعت الأمن القومي الجزائري في وضعية تهديد في الكثير من المحطات .

* رغم الانتقادات التي وجهت لمرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية من أجل التغيير والتكيف في ظل التحولات الراهنة تصر الجزائر على البقاء على مبادئها المتمثلة في مجموع اللاءات المذكورة سابقا (لانتهاك سيادة الدول والتدخل في شؤونها الداخلية ، لا للتدخل الأجنبي في الصراعات الداخلية ، لا للخيار العسكري لتسويتها ،لا لتدخل الجيش الجزائري خارج حدود البلاد ،إلا في حالة الدفاع عن الحدود الترابية .

* وتشهد الدول المجاورة للجزائر حالة من لا استقرار أمني وصل لدرجة حدوث تدخل أجنبي لدى يتوجب على الجزائر إعادة النظر في إستراتيجية سياستها الخارجية بما يخدم أمنها القومي .

* تسعى الجزائر بكل ما تملك للمحافظة على الأمن الإقليمي المحيط بها حيث نرى بأنها وضعت يدا بيد مع تونس في أزمتها رغم حرصها وبقائها متمسكة بمبدئها عدم التدخل بالشؤون الداخلية للدول ، فقد ساندت شقيقتها التونسية في جوانب أخرى كالجانب الاقتصادي ، ونراها أيضا في الأزمة الليبية حيث كثفت مجهوداتها لمحاولة حل الأزمة الليبية بطرق سلمية وأكثر دبلوماسية وهذا فقط لكي لا تتضرر حدودها في خض هذه الأزمة ، وكذلك في ما يخص بعلاقتها بموريتانيا وفي ظل هذه التحديات والتهديدات التي تشهدها الجزائر تأتي تحركات الجزائر

اتجاه موريتانيا في سياق وضع إقليمي تطبعه المنافسة على استقطاب نواكشط وتوثيق الروابط التجارية والثقافية والتعاون الأمني لمكافحة التهديدات ودعم استقرار المناطق الحدودية ، أما العلاقة المغربية الجزائرية والتي تشهد توتر في الآونة الأخيرة فإن المتضرر والخاسر الوحيد هو منطقة المغرب العربي حيث ستتحول إلى قوقعة خالية ، فالجزائر تدفع المغرب للتخلي عن المغرب العربي وإيجاد حلول أبعد في إفريقيا وفي روسيا والصين وكذلك الشرق الأوسط ويبدو أن المغرب قد تخلت عن فكرة السياسة الإقليمية والتوجه للسياسة الدولية .

قائمة المراجع

Les Références

قائمة المراجع:

معاجم وقواميس :

1. اسماعيل عبد الفتاح ، **الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية** ،مصر: مركز الاسكندرية، 2005.

وثائق رسمية :

2. لجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،**دستور1996**،المادة 165.
3. رئاسة الجمهورية ،مرسوم رئاسي رقم 404.02 المؤرخ في 2002/10/26يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الخارجية،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، ع، 79، 2002/12/01.
4. رئاسة الجمهورية،مرسوم رئاسي رقم 39.93مؤرخ في 1993/01/26،يضبط مهام المعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية ،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، ع، 29،1993/01/29.
5. رئاسة الجمهورية،مرسوم رئاسي رقم 402.02مؤرخ في 2002/10/26،يحدد صلاحيات سفراء الجمهورية الجزائرية ، الجريدة _ الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع،01،2002/12/79.
6. رئاسة الجمهورية، مرسوم رئاسي رقم174.04مؤرخ في 2004/06/12يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، _ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع،39 ،2004/06/16.
7. رئاسة الجمهورية، مرسوم رئاسي رقم29.04مؤرخ في 2004/06/12 يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية ، _ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع ،39 ، 2004/06/16.
8. رئاسة الجمهورية ، المرسوم الرئاسي رقم 403.02
9. دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،المادة148،المؤرخ في مارس2016.

الكتب :

10. الكواري علي خليفة وآخرون، **الاستبداد في نظم الحكم العربية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،2005.
11. السيد سليم محمد، **تحليل السياسة الخارجية** ، بيروت : ط2،دار الجبل،2001.
12. النعيمي أحمد، **السياسة الخارجية**، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع،2009.
13. بدوي محمد طه ، **مدخل إلى علم العلاقات الدولية** ، بيروت : دار النهضة العربية ، 1972.
14. بالمر، و مورجان، **نظرية السياسة الخارجية** {ترجمة: عبد السلام نوير}، الرياض: جامعة الملك سعود، 2011.
15. بوعشة محمد ،**الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوي في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الأثوبية . الإريثيرية** ، بيروت: دار الجيل للنشر والطباعة والتوزيع ،2004.

16. بلقاسم محمد، **وحدة المغرب العربي فكرة وواقعا 1954 . 1975**، الجزائر: دار البصائر الجديدة ،2013.

17. بن غرجي ميلود، **موقف الجزائر من نزاع الصحراء الغربية في إطار المتغيرات الإقليمية والتحديات الوطنية** ، الجزائر : مؤسسة كنوز الحكمة ،2011.

18. بخوش صبيحة ، **اتحاد المغرب العربي: بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية 1989 . 2007** ، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2010 .

19. دالع وهيبة، **دور العوامل الخارجية في صناعة السياسة الخارجية الجزائرية** ،الخلدونية: 2006.

20. هايل عبد المولي طشطوش ، **مقدمة في العلاقات الدولية** ، عمان – الأردن : جامعة اليرموك،ط1 ،2010.

21. حقي سعد، **مبادئ العلاقات الدولية**، عمان: دار وائل لمنشر، 2006، ط 3.

22. حتي ناصيف، **النظرية في العلاقات الدولية**، بيروت: دار الكتاب العربي،1985.

23. طاهري ياسين ،**المتغيرات الدولية** ، ،عمان: المؤسسة العربية 2005.

24. لسنوسي محمد أحميدة ا، **الاتحاد المغاربي في الجغرافيا الاقليمية والاجتماعية والسياسية**، ، ليبيا: جامعة الفاتح،طرابلس،1999.

25. ناصيف يوسف ، **النظريات في العلاقات الدولية** ، بيروت : دار الكتاب العربي ، 1958.

26. نصري سميرة ، **الموسوعة السياسية المعاصرة**، القاهرة ، 1991.

27. عدالة رابح ، **هواري بو مدين رجل كفاح ومواقف** ، الجزائر: دار المجتهد ، 2013.

28. فرانكل، جوزيف، **العلاقات الدولية**، ترجمة:غازي العتيبي، جدة:ط2، مطبوعات تهامة، 1984.

رسائل جامعية :

29. أشرار كاهنة ،لامية موايسي ، **رهانات بناء اتحاد المغرب العربي بين المعوقات الداخلية والتحديات الخارجية** ، مذكرة ماستر :علوم سياسية ، جامعة تيزي وزو.

30. المنصوري عبد الجواد علياء محمد، **تأثير الأزمة الليبية على الأمن القومي لدول شمال أفريقيا (الجزائر أنموذجا 20202019)** مذكرة ماجستير : في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2021.

31. بودردابن منيرة ،**دور الدبلوماسية غير الرسمية في تنفيذ السياسة الخارجية (دراسة حالة الولايات المتحدة الأمريكية**)،مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية علاقات دولية ،جامعة قسنطينة ،2009/2008.

32. براكة داهية ، **إشكالية الأمن الاقليمي المغاربي في ظل التهديدات الأمنية الجديدة** ، مذكرة ماستر : علوم سياسية ، جامعة تيزي وزو .

33. مصالي هداية ، **الثابت والمتغير في السياسة الخارجية للجزائر** ،مذكرة ماستر :جامعة مستغانم، 2017/2016.

34. مصطفاوي عائشة ، **اتحاد المغرب العربي {دراسة في التحديات والمعوقات 1999.1964}**، مذكرة ماستر :قسم العلوم السياسية2013 /2014.

35. سعيدي ياسين ،**التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي**، الجزائر :مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة محمد بن أحمد،2016/2015.

36. عبرو ميمون، **الاستمرارية والثبات في السياسة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات السياسية في المنطقة المغاربية (2015/2011)**، مذكرة ماستر ، تخصص دراسات مغاربية : جامعة د.طاعر مولاي سعيدة . 2016/2015.

باللغة الانجليزية :

37. Paul.B.Alta ،**le Grand de indépendance à l'an 2000**،la phonic،Alger ،1990.

38. -Ben Salem Hatem، **Le Maghreb sur L'échiquier méditerranéen (défense nationale)** Le comité d'études de défense nationale N07، Paris، Juillet 1989.

مجلات و دوريات :

39. بوتفليقة عبد العزيز، حديث صحفي لتلفزيون الإمارات ، أبو ضبي الخميس2000/02/17.

40. بن مشري عبد الحليم ، **التنافس الدولي في منطقة المغرب العربي**، الدوحة، قطر: ندوة المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة، 17- 18فيفري 2013 .

41. دغبار رضا ، **الأجهزة المتداخلة في إدارة السياسة الخارجية الجزائرية في ضل دستور 2016** ، الجزائر: مجلة دفاتر السياسة والقانون ، العدد 15،جوان 2016.

42. طويل نسيمة، **أثر المتغيرات الدولية على مسار التجربة التكاملية الدولية**، مداخلة ألقيت ضمن أشغال ملتقى بعنوان: مسار التكامل المغاربي بين الاعتبارات القطرية والتحديات الخارجية، جامعة بسكرة: أيام 6.5 مارس، 2009.

43. عبيد عبد اللطيف ، **المسألة اللغوية في المغرب العربي جذورها وأثرها في تشكيل الهوية وتحديد الانتماء**، ليبيا: مجلة الجامعة المغاربية، العدد02، 2007.

44. _ المجلة الجزائرية للدراسات السياسية ،**التدخل الأجنبي في الشؤون العربية وتداعياته على الأمن القومي العربي (دراسة حالة ليبيا)** :المجلد 7، العدد 2، ديسمبر 2020.

45. _ مركز دراسات الشرق الأوسط ،**الأزمة الليبية إلى أين؟** :العدد13، مارس2017.

46. سعيدوني ناصر الدين ، **وحدة المغرب العربي بين الحتمية التاريخية والواقع المعاش**، المجلة الجزائر للعلاقات الدولية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، العدد03: ،1986.

محاضرات :

47. جدو فؤاد ، **محاضرات في مقياس السياسة الخارجية** ، جامعة محمد خيضر بسكرة : سنة ثانية ماستر علاقات دولية ، محاضرة 8 ، 2021/2020.

المواقع الالكترونية :

48.مفهوم السياسة الخارجية والنظريات المرتبطة بها، الأكاديمية السورية الدولية sy.net/sia/view_article.php?id=7-http://sia

49.وكالة الأنباء الجزائرية : ديموغرافيا، يمكن الإطلاع عليه من الرابط الموالي : https://www.google.dz/?gws.rd:cr،ssl&ei:979WLqMMYKosgGV2aHACwq:algerie+pressetservice&tbm:nw s ، تم الإطلاع عليه يوم : 31/05/2022،.

50.دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الوطنية ،1996، يمكن الإطلاع ليه من الرابط التالي: http://www.elmouradia.dz/arabe/symbole/textes/constitution.htm ،تم الإطلاع عليه 2022.

51.معاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي، يمكن الإطلاع عليها من الرابط الموالي : https://www.umaghrbarabe.org/?q=ar ، تم الإطلاع عليها يوم : 2022/4/8

52.وحدة الدراسات السياسية ،**الموقف الجزائري من الأزمة الليبية بين التغيير والاستمرارية :** المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية ، سلسلة تقييم حالة ، يمكن الإطلاع عيه من الرابط الموالي :https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/The-Algerian-Position-on-Libya.aspx?fbclid=IwAR0_NJpDl8XFu17j_JvwX-ZxKqFViwQFo5DZhM1aK97DfA1EuGTb8AG2GRc، تم الإطلاع عليه 2022.

53.الدستور الجزائري ،موقع المجلس الدستوري، يمكن الإطلاع عليه من الرابط التالي: https://www.conseil.constitutionnel.dz/consultitutio76 ، تم الإطلاع عيه 2022.

54.العلاقات الجزائرية التونسية، ، يمكن الإطلاع عليه من الرابط التالي: https://www.marefa.org/simplifiend ،تم الإطلاع عليه يوم 2022/05/17

55.. الشرقاوي نوفل، تاريخ القطيعة بين المغرب والجزائر ، يمكن الإطلاع عليه من الرابط التالي : https://www.inddependentarabia.com/node/254316 ، تم الإطلاع عليه يوم 2022/05/22

56.دويب نهال ، عودة تبون تحرك الاتصالات الدبلوماسية ...الجزائر على خط حل الأزمة الليبية ، يمكن الإطلاع عليه من الرابط التالي : https://www.ennharar.com/arabic/politics/arabi_world/almaghreb_alarabi/06012021111020656، تم الإطلاع عليه 2022/05/18.
57.طاهر هاني ،الرئيس التونسي قيس سعيد يتوجه إلى الجزائر في أول زيارة له في الخارج ، يمكن الإطلاع عليه من الرابط التالي: https://www.france24.com/ar/20200201 ،تم الإطلاع عليه يوم : 2022/05/17.
58.محمد مسلم ، الرئيس تبون في تونس بعد 37سنة، ، يمكن الإطلاع عليه من الرابط التالي: https://www.echoroukonline.com، تم الإطلاع عليه يوم2022/05/17.
59. محمد عبد الستار ، ثوابت العلاقات الجزائرية والموريتانية ، يمكن الإطلاع عليه من الرابط التالي: https://www.alroeya.com/119-0/2190302 ، تم الإطلاع عليه يوم 2022/05/22.
60.ميموني عباس ، موقف جزائري أكثر وضوحا من الأزمة الليبية ... ماذا تغير؟، يمكن الإطلاع عليه من الرابط التالي: https://www.aa.com.tr/ar/866275 ، تم الإطلاع عليه 2022/05/18.
61.عبد الله عبد الرزاق،العلاقات الجزائرية الموريتانية ماذا وراء التذبذب المستمر ، تحليل، يمكن الاطلاع عليه من الرابط الموالي: https://www.aa.com.tr/ar/866275 ،تم الإطلاع عليه يوم 2022/05/22.
62.حذاقة عبد الحكيم، الجزائر و نواكشط تتوجهان نحو تعزيز التعاون العسكري والأمني بالمنطقة ، يمكن الإطلاع عليه من الرابط التالي: https://www.aljazeera.net/news/politics/2021/1/11 ، تم الإطلاع عليه يوم 2022/05/22.
63.رشيدي الهام ، العلاقات الجزائرية المغربية : سجال عبر التاريخ ، يمكن الإطلاع عليه من الرابط التالي : https://comegieendowment.org/sada/87056/ment ، تم الإطلاع عليه يوم 2022/05/22
64.الأزمة بين الجزائر والمغرب : ما أبرز المحطات في علاقات البلدين؟، يمكن الإطلاع عليه من الرابط التالي : https://www.bbc.com/arabic/middleeast-5834870 ، تم الإطلاع عليه يوم 2022/05/22.

الفهرس

قائمة الخرائط:

خريطة رقم1 توضح موقع الجزائر 8

خريطة رقم2 خريطة توضح أهم الموارد الطاقوية بالجزائر 16

خريطة رقم3 الخريطة السياسية للمغرب العربي..... 33

خريطة رقم4 توضح أهمية الموقع الجغرافي للمغرب العربي. 36

فهرس المحتويات

الشكر والعرفان..... I

الإهداء II

ملخص الدراسة : III

مقدمة:..... ب

الفصل الأول : السياسة الخارجية المفهوم والمحددات.

المبحث الأول : تعريف السياسة الخارجية..... 2

المبحث الثاني : بيئة صنع السياسة الخارجية الجزائرية. 6

1- محددات صنع السياسة الخارجية:..... 6

1- 1- المحددات الداخلية :..... 6

1-2. المحددات الخارجية : 16

2 . صنع السياسة الخارجية الجزائرية : 19

3 . هيكل تنفيذ السياسة الخارجية الجزائرية : 22

خلاصة الفصل الأول :..... 26

الفصل الثاني: المغرب العربي دراسة في الهيكل والأهداف.

المبحث الأول: أهداف إنشاء المغرب العربي..... 29

المبحث الثاني: بنية المغرب العربي. 32

خلاصة الفصل الثاني : 39

الفصل الثالث : توجهات وأدوار السياسة الخارجية الجزائرية تجاه المغرب العربي

المبحث الأول : العلاقات الجزائرية التونسية والليبية : 42

1_ المحددات الاقتصادية والأمنية في العلاقات الجزائرية التونسية : 42

2_ البعد الأمني في العلاقات الجزائرية الليبية: 45

المبحث الثاني : العلاقات الجزائرية المغربية والموريتانية 52

1_ البعد السياسي في العلاقات الجزائرية المغربية: 52

2_ البعد الاقتصادي في العلاقات الجزائرية الموريتانية : 55

خلاصة الفصل الثالث: 59

الخاتمة : 61

قائمة المراجع: 65

قائمة الخرائط: 71

فهرس المحتويات 71